مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN: 2708-5783 ISSN: 2707-5508)
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

16 العدد السادس عشر
ديسمبر 2022

OPEN ACCESS

الحواجز الصوتية الممهدة لبعض القوانين الصرفية في كتاب سيبويه

د. عائدة سعيد البصلة*

asalbasalah@pnu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2022/08/11م	تاريخ القبول: 2022/09/28م

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح تأثير الأصوات على بعضها ، وعلى انسجام أبنية الكلمة، من خلال تحديد مفهوم مصطلح "الحواجز" الذي لحظه سيبويه، وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وتسعة مطالب، أظهرت أثر تلك الحواجز في: (الإتباع، والإدغام، والإمالة، والقلب، والإعلال، والحذف، والمضعف، ومغايرة البناء، وتأثيره على موضع الإعراب والبناء)، وتوصل إلى أن العربي يهرب من الثقل إلى الخفة، وبيّن أن المماثلة تشمل تأثير صامت في صامت، وحركة في حركة، أو حركة قصيرة في أخرى طويلة، أو حركة طويلة في صامت. وبيّن أن الحاجز قد يكون سببًا في البناء، كما يحصل عند إسناد الأفعال إلى نون النسوة، وتاء الفاعل، وأن مصادرنا وكتبنا القديمة، ما تزال مليئة بالموضوعات المهمة الصالحة للدراسة، وأن البحث والتنقيب فيها يؤكد أن للقدماء من علمائنا الفضل والسبق في بعض ما جاءت به الدراسات والنظريات الحديثة.

الكلمات الافتتاحية: الحاجز، التقريب، المماثلة، الصوامت، الصوائت.

* أستاذ النحو والصرف المشارك - قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: البصلة، عائدة سعيد، الحواجز الصوتية الممهدة لبعض القوانين الصرفية في كتاب سيبويه، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ع16، 2022: 9-67.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

العدد السادس عشر 16
ديسمبر 2022

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS

Phonological Constraints-Based Morphological Rule in Sibawayh's Book

Dr. Ayedah Saeed Al-Basalah *

Azah.shadwi@gmail.com

Received: 11-08-2022	Accepted: 28-09-2022

Abstract:

The aim of this study is to identify the influence of speech sounds on one another and on word forms harmony, with particular reference to Sibawayh's 'constraint' term. The study is organized into an introduction and nine sections, all elucidating the influence of constraints such as (assimilation, deletion, omission, germination) on parsing and structures. The study revealed that Arabic prefers lightening to germination, and that assimilation involved the influence of a consonant on another consonant, a kinetic on another kinetic, a short kinetic on a long one or a long kinetic on a consonant. The study also showed that a constraint contributed to word arrangement syntax as evident in verbal predicate to emphatic suffix 'anna and doer suffix 'ta. Ancient Arabic references are rich in significant topics worth of investigation, confirming the contributions of Muslim scholars which came prior to those of modern theoretical linguistics.

Keywords: Constraint, Approximation, Analogy, Consonants, Vowels.

* Associate Professor of Morphology and Syntax, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Princess Nura bint Abdurrahman University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Basalah, Ayedah Saeed, Phonological Constraints-Based Morphological Rule in Sibawayh's Book, Journal of Arts for linguistics & literary studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, issue 16, 2022: 9 -67.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

مقدمة:

يعد كتاب سيبويه[1] مصدرًا لا ينضب للمهتمين والمنشغلين باللغة على جميع مستوياتها: صوتًا، وصرفًا، ومعجمًا، ودلالةً، ونحوًا، فعلى الرغم من أنه باكورة التأليف الصرفي والنحوي، فإنه لا يزال معينًا يعب منه العلماء من لدنه إلى وقتنا هذا، وسيظل إلى ما شاء الله.

فقد عكف سيبويه على اللغة واستنبط منها قواعدها، ودقق وتعمق في فهمها، وقدم درسًا لأصوات العربية طور فيه منهج أستاذه الخليل في وصف الأصوات العربية وصفًا يقوم على الملاحظة المباشرة للأصوات من خلال منهج وصفي يتسم بالدقة والذكاء،[2] فاهتم بتأثير بعض الأصوات على بعض، وعلى انسجام أبنية الكلمات، وخير شاهد على ذلك موضوع "الحواجز" تلك التي لحظها سيبويه، فوعى مدى تأثير بعض الأحرف على بعضها الآخر، وذلك لأن مفهوم الحاجز عنده: أن صوتا قويًّا يمنع تأثير صوتٍ على آخر، أو أن صوتًا ضعيفًا يسمح بذلك التأثير، وهذا المفهوم قريب مما اصطلح عليه علماء اللغة المحدثون بـ(قانون المماثلة).

وإذا أمعنا النظر في كتابه فإننا نجد عنده جملًا وعباراتٍ مستنبطة[3] تدل على فهمه وإدراكه إدراكًا واعيًا للقوانين الصوتية، ومدى تأثيرها على تجانس بُنَى الكلمات، وأثر ذلك على الأبنية الصرفية، منها قوله: (أخف عليهم) فقد ذكره تسعا وأربعين مرة، أسوق منها نصًا واحدًا: "وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجهٍ واحدٍ ورفع اللسان من موضعٍ واحدٍ، أخف عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنها أخف عليهم، لشبهها بالألف"[4].

وذكر لفظ (كرهوا) أو (كراهية) فيما يتعلق بالنحو والصرف والصوت إحدى وستين مرة، من ذلك قوله: "وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة، فإذا تحرَّكت ذهب ما استثقلوا، وذلك(مييقنٌ) و(ميسرٌ)"[5].

ومن ذلك قوله: (يستثقلون)، فقد ذكره ثلاثا وعشرين مرة، منها: "وإنما كرهوا تحريكها لأنها إذا حركت صارت ياءً أو واوًا، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباسًا"[6].

وورد لفظ:(أثقل) سبعًا وعشرين مرةً منها: "والضمّةُ تُستثقلُ في الياء كما تُستثقلُ في الواو وإن كانت في الواو أثقلُ"[7].

وقد ذكر: (ليكون العمل من وجهٍ واحدٍ) (أو كان العمل من وجهٍ واحدٍ) إحدى عشرة مرةً، و(من وجهٍ واحدٍ) ثماني عشرة مرةً، وهذه الجملة تحدث فيها عن قوانين صرفيةٍ ونحويةٍ، ولم تقتصر على القواعد الصرفية والصوتية، وذكر (من موضعٍ واحدٍ) اثنتين وعشرين مرة، ومن ذلك قوله: "كان العمل من وجهٍ واحدٍ أخف عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضعٍ واحدٍ أخف عليهم فيدغمونه"[8].

ومن جهة ثانية استنبط ووضع قوانين الحركات الطويلة والقصيرة، فمن ذلك ما رواه عن الخليل: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف؛ ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو"[9]، وقال في أكثر من موضع: "وإنما الضمتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان؛ لأن الضمة من الواو، وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع، وإنما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان، وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه؛ لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخف من الواو والياء"[10].

إن مقولات سيبويه السابقة عن أثر الحواجز الصوتية على بنى الكلمات وطدت عندي الاهتمام بموضوع هذه الدراسة واختيارها، فلقد اهتم العلماء بكتاب سيبويه، وذكروا مواضع الفصل بين المتضايفين، وبين الجار والمجرور، وبين الصفة والموصوف، وغير ذلك من مواضع الفصل المشهورة، ودرسوها بوصفها ظاهرة جلية في كتابه، وجمعوا ما ورد تحت هذه الظاهرة في أبواب النحو العربي التي ضمنها كتابه.

أما ظاهرة الحواجز الصوتية الممهدة لبعض القوانين الصرفية في كتاب سيبويه وتقسيماتها، فلم تحظ بحقها من الدراسة، ولم تدرس منفردة، ودرست في (شرح كلام سيبويه)؛ لذا كان هدفي من هذا البحث إظهار هذه الظاهرة، وكشف النقاب عن مصطلح الحاجز، ومفهومه، ومرادفاته عند سيبويه، ورصد تصنيف الحواجز الصوتية التي مهدت لبعض القوانين الصرفية عنده.

فالمؤكد عندي أنه صنف الحواجز الصوتية تصنيفًا دقيقًا أولًا، وأدرك أثرها على الانسجام الصوتي البنيوي، ثم بنى قواعده الصرفية المرتبطة بها يقول قدور، أحمد: "وإذا أخذ الدارس ظروف الدرس الصوتي عند سيبويه من حيث الوسائل والمعارف بعين الاعتبار، بدا له تفوق هذا الدرس وسبقه كل درسٍ قديمٍ للأصوات، وقربه قربًا شديدًا من الدرس الحديث..."[11].

فجاءت الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم مصطلح الحاجز؟

- لماذا تنبه له سيبويه قبل وضع القانون الصرفي؟

- ما تأثير تلك الحواجز على الانسجام الصوتي والبنيوي؟

- كيف صنف سيبويه الحواجز الصوتية وفق مبدأ القوة والضعف؟

- ما علاقة الحواجز بقوانين الصرافة؟

ولقد استخدمت المنهج الاستقرائي الذي يقوم على الملاحظة والوصف والتعريف والتصنيف، وعملت على بيان الروابط والعلاقات بين مجموعة النصوص ،وصولاً إلى نتيجة مفادها أن سيبويه أحصى تأثير الأصوات على بنية الكلمات قبل وضع قوانين الصرافة، ولذا قدمت الصوت على الصرف، لما للأصوات من أثر على البنية الصرفية، فالتغيير الصوتي ينجم عنه غالبًا تغييرٌ في البنية الصرفية، كالتخفيف والسهولة والتجانس والاتباع، وهذا يؤدي بالبنية في النهاية إلى الانسجام والمماثلة، ويُجنبها المخالفة والتنافر، ولا أجد داعيًا لذكر كل المواضع؛ حتى لا يترهل البحث بكثرة النصوص.

وحين رحت أصنف المسائل التي كان للحاجز أثرٌ فيها وعليها، لم أستطع أن أجزم بأن تأثير هذا الحاجز صوتي أو صرفي؛ نظرًا للتداخل الكبير الذي يصل إلى حد المزج، فلا نستطيع أن نفرق بينهما، لذلك لم أهتم بتفاصيل الأبواب الصرفية؛ لأن تركيزي واهتمامي انصبا على بيان أثر الحاجز على بنية الكلمة، فجاءت هذه الدراسة في تمهيدٍ وتسعةِ مطالب، أظهرت أثر تلك الحواجز في:(الإتباع، والإدغام، والإمالة، والقلب، والإعلال، والحذف، والمضعف، ومغايرة البناء، وتأثيره على موضع الإعراب والبناء).

تمهيد:

إن الحقيقة التي لا يخالجها شك أن للحواجز تأثيرًا صوتيًّا على الأبنية، وهو الذي اصطلح عليه علماء اللغة المحدثون باسم: (قانون المماثلة) وهو يؤثر على الانسجام الصوتي تخفيفًا وسهولةً داخل البُنى الصرفية، ولقد ورد هذا المصطلح(الحاجز) في كتاب سيبويه في مواضع كثيرة، وعندما تتبعت هذه المواضع وجدتها تشير في أغلبها إلى أن الحاجز مانعٌ وفاصلٌ بين شيئين (كلمتين أو حرفين)، كما أنه استعمل مصطلح: (الفصل)، الذي ارتبط بالجمل، كالفصل بين المتضايفين، والجار والمجرور، والصفة والموصوف... إلخ، -لذا لم أتطرق إليه[12].

وقد ذكر أيضًا مصطلح: (الحاجز) واستعمله للفصل بين الأصوات داخل بنية الكلمات في أثناء كتابه، و من ثم نقله عنه علماء العربية بكثرة، فقد استعمله عددٌ كبيرٌ من علماء النحو والصرف[13].

حد الحاجز لغة:

جاء في المفردات للراغب: "الحَجْز: المنع بين الشيئين بفاصلٍ بينهما ، يقال: حجز بينهما"[14]، وفي اللسان: "الحَجْز: الفصل بين الشيئين، حَجَزَ بينهما بحاجِز حَجزًا أو حِجَازةً فاحتجز، واسم ما فصل بينهما: الحاجز...،"[15] وفيه أيضًا: "والحِجَاز: الاسم، وكذلك الحَاجِز، قال الله -تعالى-: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ [النمل: 61]؛ أي: حجَازًا بين ماءٍ مالحٍ وماءٍ عذبٍ لا يختلطان، وحَجَزَه يَحْجِزَه حَجْزًا: منعه"[16].

واصطلاحًا:

هو أن صوتًا قويًا يمنع تأثير صوتٍ على آخر، أو أن صوتًا ضعيفا يسمح بذلك التأثير، ويستعمل الحاجز في علم الأصوات كثيرًا عند الحديث عن مخرج الصوت والجهاز الصوتي، قال الدكتور البكوش: "الحاجز: هو عادة عضو من أعضاء جهاز التصويت، يقوم أمام الهواء المنطلق من الرئتين، فيسد مجراه سدًا تامًا أو جزئيًا، ويمكن أن يكون اللسان، الذي يرتفع ظهره أو طرفه، أو الشفتين، كما يمكن أن يكون الحاجز مجرد انقباض في جزء من الجهاز كانقباض الحلق"[17].

قانون المماثلة:

المماثلة هي: التعديلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصواتٍ أخرى، وهي أيضا: تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلًا جزئيًا أو كليًا[18].

ويقصد بالتماثل[19]: تأثير الأصوات المجاورة بعضها في بعض تأثرًا يؤدي إلى التقارب في الصفة والمخرج، تحقيقًا للانسجام الصوتي، وتيسيرًا لعملية النطق، واقتصادًا في الجهد العضلي، وظاهرة المماثلة شائعة في اللغات كلها بصفة عامة، غير أن اللغات تختلف في نسبة هذا التأثر ونوعه.

وللقدماء من أهل اللغة إشارات جلية توضح إدراكهم لهذه الظاهرة وذلك مضمن في حديثهم عن الإدغام[20]، وغيره من الأبواب الصرفية، وإن لم يطلقوا عليها هذا الاسم، ولقد أطلق عليها سيبويه اسم (المضارعة)، و(التقريب)، ويقصد بذلك تقريب الأصوات المجاورة بعضها مع بعض[21]، وأطلق عليها أبو علي(المضارعة) في تعليقته[22]،وسمى ذلك ابن جني (التقريب) أثناء كلامه على الإدغام الأصغر إذ يقول: "والإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت"[23].

وأطلق عليها ابن يعيش متابعًا لابن جني، اسم: (التجنيس) أو (تقريب الصوت من الصوت)[24]، ولعلماء العربية القدامى مصطلحات أخرى ذكرها عدد من الدارسين بالتفصيل، منها: (التأليف) و(التناسب) و(الاتباع) و(الشبه) و(التشابه) و(التجانس) و(الاقتران والائتلاف) و(التلاؤم) و(التآخي) فأغنونا عن ذكرها[25].

ولم يبتعد المحدثون من أهل اللغة عن تقديرات القدماء لهذه الظاهرة الصوتية التي تعد من أهم أنواع التغييرات التركيبية في اللغة العربية[26]، وأدرجوها تحت اسم (المماثلة) و(الانسجام الصوتي)[27]، وذكروا أن الأصوات اللغوية يتأثر بعضها ببعض في المتصل من الكلام، وهي في هذا التأثر تهدف إلى تحقيق نوع من المماثلة ليزداد مع مجاورتها قربا في الصفات والمخارج.

غير أن لهذا المصطلح تسميات أخرى عند المحدثين منها (التشاكل)[28] الذي ينتج عن تفاعل الأصوات، و(المناسبة)[29] و(التحييد)، كما يطلقها عليه لغوي معاصر ويعرفه بأنه: "تداخل أو ذوبان فونيم في فونيمٍ آخر حتى يصيرا فونيمًا واحدًا في سياقٍ صوتيٍ معينٍ. أو بعبارة أخرى: إلغاء أو محو

فونيمٍ معينٍ نتيجة لتفاعله مع فونيمٍ آخر، يختلف معه في ملمحٍ صوتيٍ واحدٍ على الأقل. ويكون الفونيم الجديد الناتج من عملية (التحييد) صورةً جديدةً أو وسطًا بين الفونيمين المحوَّل عنه والمحوَّل إليه نتيجة عملية المماثلة"[30].

ويرى استيتية أنها: تغير ملمحٍ أو أكثر في صوتٍ معينٍ ليماثل صوتًا مجاورًا يأتي قبله أو بعده، وقد تكون مجاورته له مباشرةً بحيث لا يكون بينهما فاصلٌ، أو غير مباشرةٍ بحيث يكون بينهما فاصلٌ[31]، وعرف الطيب البكوش (التقريب): بأنه نزعة صوتين إلى التقارب أو الاتصاف بصفات متقاربة حتى يسهل نطقهما متتاليين، وذلك إذا كانا متباعدي المخرج، أو متماثلي المخرج، ولكن أحدهما مجهورٌ والآخر مهموسٌ، ومثّل بـ: (ازْدَان)، و(اضْطَرَب) من الحروف، و(به)، و(له) واختلاف نطقها، و(الحمد لله)، والإتباع فيها، وهي من الحركات[32]، وأشار إلى الظواهر التعاملية أو تفاعل الأصوات المتجاورة وتغييرها، وذكر أن أهم ظواهر تعامل الأصوات: الإدغام، والتقريب، والتباين، والتبادل، والقلب[33].

وقال عنه الفخراني: "عندما يلتقي صوتان بينهما نسب وقرابة في الوحدة الكلامية ويندمجان معًا، فإنه قد يحدث لهذا الدمج ميلٌ إلى التماثل أو التقارب بينهما، سواء من ناحية المخرج أو الصفة؛ ولذا فإنه يطلق على هذه الظاهرة مصطلح المماثلة"[34].

ولقد ذكر أن المماثلة بناءً على أنواع التأثر على النحو الآتي[35]:

- إذا أثر الصوت الأول في الثاني فالتأثر مقبل أو تقدمي.
- إذا أثر الصوت الثاني في الأول فالتأثر مدبر أو رجعي.
- إذا حدثت مماثلة في بعض خصائص الصوت في مخرجه فقط، أو في صفته فالتأثر جزئي.
- إذا حدثت مماثلة تامة بين الصوتين في المخرج، أو الصفة فالتأثر كلي.

وقسم درجات التأثر إلى درجتين:

1- تأثر في المخرج.
2- تأثر في الصفة.

وحالات المماثلة عنده هي[36]:

- تأثر مقبل أو تقدمي كلي، ومثّل له: بتأثر تاء الافتعال بالدال قبلها فتقلب دالًا، أو بالطاء فتقلب طاءً، في نحو: اِدَّرَك، والتماثل هنا في المخرج والصفة.

- تأثر مقبل أو تقدمي جزئي، ومثل له: بتأثر تاء الافتعال بالزاي قبلها فتقلب دالًا، أو تتأثر بالصاد أو بالضاد فتقلب طاءً، في نحو: اِزْدَجَر، والتماثل هنا في المخرج فقط.

- تأثر مدبر أو رجعي كلي، ومثل له: بتأثر لام التعريف بأصوات اللسان (الحروف الشمسية) فعند النطق تصبح (أَشَّمس)، والتماثل في المخرج والصفة.

- تأثر مدبر أو رجعي جزئي، ومثل له: بتأثر النون الساكنة بالباء التالية لها فتقلب إلى صوت من مخرج الباء وهو الميم، وهذا ما يسمى عند علماء التجويد بالإقلاب، والتماثل في المخرج.

وتنقسم المماثلة عند غيره من الباحثين إلى:

المماثلة التقدمية:

وهي تأثير الصامت الأول في الثاني، ومثلوا له بصيغة (الافتعال) فيما كانت فاؤه دالًا، مثل: (دَعَا)، أو ذالًا، مثل:(ذَكَر)، أو زايًا، مثل:(زَجَر)،ففي الفعل (دَعا) يُصاغ (الافتعال)بزيادة ألف في أوله، وتاء بين فائه وعينه ،وهكذا: (اِدَتَعَى)، ولكن الدال مجهورة والتاء مهموسة، فتتأثر التاء بجهر الدال، وتصير مجهورة مثلها، فينطق الفعل: (اِدَّعَى)على سبيل المماثلة التقدمية...[37].

المماثلة الرجعية:

وهي التي يؤثر فيها الصامت المتأخر في الصامت المتقدم عليه، ومثّل لها الدكتور عبد الصبور شاهين بإخفاء النون الساكنة الواقعة قبل الدال، وقال عنها: إنها؛ أي: المماثلة، من أبرز ظواهر العربية الفصحى، وهي شائعة على الألسنة في صور كثيرة، ومثّل لها بالنون الساكنة التي تخفى قبل الدال، ومثّل لقوة الحاجز ومنعه بحدوث المماثلة بالنون المتحركة في:(نَدَمَ)، فالنون مفصولة عن الدال بالفتحة، وهذا الفصل يحول بينها وبين أن تتأثر بها[38].

وتنقسم **عند د. سمير استيتية** الذي قال عنها : بأنها سمة من سمات كل اللغات، وفق ما يلي[39]:

1- المماثلة التقدمية المباشرة الكلية ومنها تأثير المجهور في (تاء الافتعال) نحو : ازْدَجَر، وازْدَهَى، وادْعَى، فالأصل: ازْتَجَر، وازْتَهَى، وادْتَعَى، وتسير وفق المعادلة الفنولوجية:

المعادلة(1)

[-مجهور] ⟵ [+ مجهور] / [+ مجهور] ——

" الصوت المهموس (يشار إليه بـ [- مجهور] أصبح مجهوراً، لكونه مسبوقاً بصوت مجهور".

2- المماثلة التقدمية المباشرة الجزئية: ومنها تحويل الألف غير المفخمة إلى ألف مفخمة في نحو :طار وصار. وتسير وفق المعادلة الفنولوجية:

المعادلة (2)

[+ أمامية
+ المتسعة
+ طويلة] ⟵ [+ خلفية
+ المتسعة
+ طويلة] / ص [+ مطبق] ——

" الحركة الأمامية المستعة الطويلة (الألف المرفقة)، اصبحت حركة خلفية متسعة طويلة (الألف المفخمة)، لكونها مسبوقة بصامت مفخم بالإطباق".

3- المماثلة التقدمية غير المباشرة الكلية : ومن أمثلتها في العربية تفخيم الدال في نحو (صدَّ) ليظهر في النطق وكأنه (ضاد) بتأثير الصاد المفخمة بالإطباق، هذا مع وجود الفاصل، وهو الفتحة. وتسير وفق المعادلة الفنولوجية:

المعادلة (3)

[-مطبق] ⟵ [+ مطبق] / [+ مطبق] ——

" الصوت المرقق (يشار إليه بـ[- مطبق]) أصبح مفحمًا بالإطباق، لكونه مسبوقاً بصوت مفخم بالإطباق".

4- المماثلة التقدمية غير المباشرة الجزئية: ومن أمثلتها في العربية تفخيم الخاء في نحو (صَخر) بتأثير الصاد المفخمة بالإطباق، هذا مع وجود الفاصل، وهو الفتحة. وتسير وفق المعادلة الفنولوجية:

المعادلة (4)

[-مفخم] ⟵ [+ مفخم] / [+ مطبق] ——

5- المماثلة الرجعية المباشرة الكلية: ومن أمثلتها في العربية انقلاب السين إلى صاد في نحو بسطة لمماثلة الطاء المفخمة بالإطباق. وتسير وفق المعادلة الفنولوجية:

المعادلة (5)

[-مطبق] ⟵ [+ مطبق] / [+ مطبق] ——

" السين غير المطبق أصبح مطبقاً، لكونه متبوعًا بالطاء المطبق".

6- المماثلة الرجعية المباشرة الجزئية: ومن أمثلتها في العربية تفخيم فتحة الفاء في (فقر) لكونها متبوعة بالقاف المفخمة. وتسير وفق المعادلة الفنولوجية:

المعادلة (6)

$$\begin{bmatrix} + \text{المتسعة} \\ + \text{أمامية} \end{bmatrix} \longleftarrow \begin{bmatrix} + \text{المتسعة} \\ + \text{خلفية} \end{bmatrix} \Big/ \text{ص} \text{ ——— } [+ \text{مفخم}]$$

" أصبحت الحركة الأمامية المستعة (الفتحة المرفقة): خلفية متسعة (فتحة مفخمة)، لكونها متبوعة بالصامت المفخم (القاف)".

7- المماثلة الرجعية غير المباشرة الكلية: ومن أمثلتها في العربية نطق السين غير المطبقة صادا في نحو (بساط) لتأثره بالصاد مع وجود الألف فاصلا بينهما. وتسير وفق المعادلة الفنولوجية:

المعادلة (7)

[-مطبق] ⟵ [+ مطبق] / [+ مطبق]

"أصبح السين غير المطبق صاداً لكونه متبوعًا بالطاء المطبق".

8- المماثلة الرجعية غير المباشرة الجزئية : ومن أمثلتها في العربية تفخيم الخاء في نحو (خطر) لكونه متبوعا بالطاء المفخمة بالإطباق مع وجود الفاصل بينهما وهو الفتحة. وتسير وفق المعادلة الفنولوجية:

المعادلة (8)

[-مفخم] ⟵ [+ مفخم] / [+ مطبق]

" أصبح الصوت غير المفخم مفخماً، لكونه متبوعًا بصوت مفخم بالإطباق".

ولقد جمع المعادلات (3-5-7) في :

[-مطبق] ⟵ [+ مطبق] / [+ مطبق]

[-مطبق] ⟵ [+ مطبق] / [+ مطبق]

[-مطبق] ⟵ [+ مطبق] / [+ مطبق]

والمعادلة الجامعة هي المعادلة (9)

المعادلة (9)

[-مطبق] ⟵ [+ مطبق] / [+ مطبق]

[+ مطبق]

وتكون قراءتها كما يأتي :

"يتحول الصوت غير المطبق إلى مطبق عنما يكون مسبوقًا أو متبوعاً بصوت مطبق"

ولقد عني علماء العربية القدامى بهذه الظاهرة، وخصصوا لها على حد تعبير بعضهم حيزًا عظيمًا من كتبهم، ودرسوها تحت تسميات عديدة، من أهمها: الإدغام الجزئي، أو التقريب، أو البدل، أو الإبدال، أو القلب أو الإقلاب[40]، ولقد لاحظها الخليل، وأدرك سببها، وأشار إليها بقوله: "ليكون عمل اللسان من وجهٍ واحدٍ"[41].

كما عرفها سيبويه وسماها(المضارعة) في قوله: "باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه"[42]، أو (التقريب) إذ يقول: "وإنما دعاهم إلى أن يقربوها {يعني يقربوا الصاد من الزاي} أن يكون عملهم من وجهٍ واحدٍ، وليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد[43]...". وعني بها بصورة أوسع في دراسته للإدغام[44]، وواضح مما ذكر عن الخليل وسيبويه أنهما أدركا سبب تلك الظاهرة، وأرجعاها إلى نزعة المتكلم إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، وهو ما لم يعرفه الباحثون في العصر الحديث إلا منذ وقت قريب[45].

أثر الحاجز على التجانس الصوتي في البِنَى الصرفية:

المطلب الأول: الإتباع الحركي

الإتباع لغة:

هو السير في الأثر، وفي قَفَاه، تَبِع الشيء تَبَعًا وتَبَاعًا في الأفعال، و اتَّبَعَهُ، و أَتْبَعَهُ وتَتَبَّعَه: قَفَاهُ وتَطَلَّبَهُ مُتَّبِعًا لَه[46].

واصطلاحًا:

هو ميل الحركات إلى التماثل، ولذا فإنه يعد ضربًا من ضروب المماثلة[47]، ولقد عالجه سيبويه تحت بابٍ بعنوان: (ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة إضمار)[48]، وعالج فيه كثيرًا من المسائل الصرفية، وبعضًا من لهجات العرب.

وقد اهتم السيوطي به وعقد له بابًا واسعًا[49]، وعده عادل العبيدي من التوسع في المستويين الصوتي الصرفي[50]، وذكره ناجي حجازي في رسالته للماجستير تحت عنوان: (ميل اللغة إلى الانسجام الحركي)، ورأى أن الإتباع: وسيلة من وسائل ميل البنية الصرفية إلى الانسجام، وقد لمسه القدماء، وظهر على ألسنتهم، واستعان على ذلك بالدراسات الصوتية، وصنفه إلى ضربين:

الأول: ما تأثر فيه السابق باللاحق، وهو ما يسمى بالتأثير الرجعي.

والآخر: ما تأثر فيه اللاحق بالسابق، وهو ما يسمى بالتأثير التقدمي[51].

وقد نالت ظاهرة الإتباع اهتمامًا كبيرًا من سيبويه، استنباطًا، ورصدًا، وتفسيرًا، وبيانًا لمواضعها، وتحليلًا وبيانًا لأسبابها وعللها الصوتية، ومدى تأثيرها على الانسجام الصوتي للبني الصرفية.

قال سيبويه تحت عنوان: (هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لمكان أول الحرف): "واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورةٌ أبدًا، إلا أن يكون الحرفُ الثالث مضمومًا فتضمها، وذلك قولك: (اُقْتُل)، (اُسْتُضعف)، (اُحْتُقر)، (اُحْرُنجم). وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن، فكرهوا كسرةً بعدها ضمةٌ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا ذلك في: (مُذِ اليوم يا فتى.) وهو في هذا أجدر، لأنه ليس في الكلام حرفٌ أوله مكسور والثاني مضموم، وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أَردت أن ترفع لسانك من موضعٍ واحدٍ، وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجهٍ واحدٍ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا: (أنا أجُؤْك) و(أُنْبُؤك)، و(هو منحدرٌ من الجبلِ)، أنبأنا بذلك الخليل"[52].

ومن النص السابق نجد أن همزة (اُقْتُل) همزة وصل، والأصل أن تكون مكسورةً، وجاءت القاف ساكنة، وجاءت التاء بعدها مضمومة، فأثرت ضمة التاء على همزة الوصل فضمت مثلها، وهذا من باب المماثلة الرجعية؛ وعلل سيبويه تلك المماثلة؛ ليكون العمل من وجهٍ واحدٍ ، ولم يؤثر الحرف الساكن الذي وقع بين الحرفين المتحركين بالكسر والضم، فكان حاجزًا غير حصين[53]، وسمح للضم بأن يقوى على الكسر فيغيره مثله؛ لِتَتَجانس بنية الكلمة، وشبه سيبويه هذا الإتباع الصوتي بما فعلوه في كسر الميم من (مذ) في مثاله السابق، والأمثلة الأخرى التي أوردها.

ويقول سيبويه في موضع آخر تحت عنوان: (باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع الذي تُلحِق له الواحد واوًا ونونًا): "فإن الحرف الساكن ليس عندهم بحاجزٍ حصين، فصارت التاء كأنها ليس بينها وبين الحرف المتحرك شيء، ألا ترى أنك تقول:(اُقْتُل) فتتبع الألف التاء، كأنه ليس بينهما شيء"[54]، ويقول أيضًا تحت عنوان: (باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع الذي تُلحِق له الواحد واوًا ونونًا): " ومن العرب من لا ينون (أَذْرِعَاتٍ)، ويقول: (هذه قُرَيْشِيَّاتُ)كما ترى، شبَّهوها بهاء التأنيث؛ لأن الهاء تجيء للتأنيث، ولا تُلْحِق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة، فإن قلت:

كيف تُشبهها بالهاء، وبين الهاء والحرف المتحرك ألفٌ؟ فإن الحرف الساكن ليس عندهم بحاجزٍ حصينٍ، فصارت التاء كأنها ليس بينها وبين الحرف المتحرك شيء، ألا ترى أنك تقول: أُقْتُل فتتبع الألف التاء، كأنه ليس بينهما شيء"[55].

فشبه سيبويه عدم الاعتداد بالألف الساكنة في (أَذْرِعَات) بسكون القاف في: (أُقتُل)، وفي ذلك قال الفارسي: "وهذه الهمزة الموصولة مكسورة أبدًا في هذا النحو، إلا أن يكون ثالث الكلمة التي هي فيها مضمومًا ضمة لازمة، فإنها تنضم في هذا الموضع... لأن الضمة في حكم الثبات"[56]، و(أُقْتُل) كانت (اِقْتُل)، فأتبعت الهمزة حركة التاء؛ لأن القاف حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، فهو حاجزٌ ضعيفٌ.

وقال ابن جني:" واعلم أن الهمزة أبدًا في الأسماء والأفعال مكسورة، إلا أنها قد ضمت في الأفعال، في كل موضع كان ثالثها مضمومًا ضمًّا لازمًا، وذلك نحو: (أُقْتُل) و(أُخْرُج)...، وحكى قطرب على طريق الشذوذ: (اِقْتُل)، جاء على الأصل، وإنما ضموا الهمزة في هذه المواضع كراهية الخروج من كسرٍ إلى ضمٍ، بناءً لازمًا، ولم يعتدوا الساكن بينهما حاجزًا؛ لأنه غير حصين"[57].

ومن مواضع الإتباع التي ذكرها سيبويه قوله تحت عنوان: (هذا باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار): "واعلم أن قومًا من ربيعة يقولون: (مِنْهِم)، أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكن حاجزًا حصينًا عندهم، وهذه لغةٌ رديئةٌ، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل؛ لأنك قد تجري على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجزٌ لم تلتق المتشابهة، ألا ترى أنك إذا حركت الصاد فقلت: (صَدق)، كان من يحقق الصاد أكثر؛ لأن بينهما حركة. وإذا قال: (مَصَادر) فجعل بينهما حرفًا ازداد التحقيق كثرة، فكذلك هذا، وأما أهل اللغة الرديئة فجعلوها بمنزلة: (مُنْتِنٍ)، لما رأوها تتبعها، وليس بينهما حاجزٌ جعلوا الحاجز بمنزلة نون (مُنْتِنٍ)، وإنما أجري هذا مجرى الإدغام"[58].

ويتضح لنا من النص السابق أن النون الساكنة لم تكن حرفًا قويًّا أو حاجزًا منيعًا؛ لذا أتبع بعض العرب حركة الميم الهاءَ، ولم يهتم بالسكون، فقد أثر الحرف اللاحق في السابق من باب المماثلة الرجعية.

وقد لاحظ السيرافي أن النونَ الساكنة حرفٌ ضعيفٌ فلم يعتد به فاصلًا في هذا، ولا في غيره، حيث قال: "الذي يقول: (مِنهِم) بكسر الهاء لا يحفِل بالنون فيكسر الهاء لكسرة الميم ، وقد رأيناهم

في حروف غير هذا عاملوا ما قبل النون الساكنة معاملة ما بعدها، كقولهم: (هو ابن عمي دِنْيا)[59] بكسر الدال، والأصل: (دُنْوا) من (الدُّنُو)، وقالوا: (مِنْتِن)[60]، فكسروا الميم لكسرة التاء وأتبعوها إياها، وكأنه ليس بينهما نون"[61].

وأشار السيرافي في شرحه للكتاب إلى ضعف النون الساكنة حاجزًا، وأطلق عليها (الخفيفة)حيث قال: "ومثله في الإتباع: قالوا: (مُنْتِن) و (مُنْتُن) ومنهم من يقول: (مِنْتِن) فمن قال: (مُنْتُن) أراد(مُنتِن)، ثم أتبع التاء الميم، وضمها؛ لأن الذي بينهما نونٌ خفيفة، وليست حاجزًا قويًّا"[62].

المطلب الثاني : القلب

القلب لغة: تحويل الشيء عن وجهه، قَلَبَهُ يَقْلِبُهُ قَلْبًا[63].

واصطلاحا:

هو إبدالُ حرف بحرف لتسهيل النطق في الغالب[64]، وهو يرادف الإبدال، فالإبدال في اللغة: مصدر قولك: أبدلت كذا من كذا، إذا أقمته مقامه[65]، وهو وضع الشيء في مكان غيره[66]، واصطلاحًا: جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا.[67] وأن تقيم حرفًا مقام حرفٍ في موضعه إما ضرورةً وإما استحسانًا[68].

قال سيبويه تحت عنوان: (هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف، وليس من موضعه): "وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة، كما جعلوا الإطباق ذاهبًا في الإدغام، وذلك قولك في (التَّصْدِير): (التَّزْدِير)، وفي (الفَصْد): (الفَزْد)، وفي (أَصْدَرْت): (أَزْدَرْت)، وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجهٍ، وليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد، إذ لم يصلوا إلى الإدغام ولم يجسروا على إبدال الذال صادًا؛ لأنها ليست بزيادة كالتاء في افتعل، والبيان عربيٌّ، فإن تحركت الصاد لم تبدل؛ لأنه قد وقع بينهما شيء فامتنع من الإبدال، إذ كان يترك الإبدال وهي ساكنة، ولكنهم قد يضارعون بها نحو: صاد (صَدَقْت)، والبيان فيها أحسن، وربما ضارعوا بها وهي بعيدة، نحو: (مَصَادِر)، و(الصِّراط)لأن الطاء كالدال، والمضارعة هنا وإن بعدت الدال بمنزلة قولهم: (صُويقٌ) و(مَصَالِيق)، فأبدلوا السين صادًا كما أبدلوها حين لم يكن بينهما شيء، في: (صُقْت)ونحوه"[69].

ويكشف لنا هذا النص ريادة سيبويه في فهمه لأثر الأصوات المتجاورة بعضها على بعض، وهو ما عرف بقانون المماثلة، فنجده من العنوان إلى المضمون يتحدث عن المضارعة والتقريب، وسبب ذلك التقريب؛ ليكون عملهم من وجهٍ واحدٍ؛ وليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحدٍ، وتحدث عن الحاجز، وذلك إذا تحركت الصاد فإنها حينئذ لا تبدل لتحصنها بالحركة.

وقد تقع المماثلة مع البعد، فلم يكن حاجزًا، كما في: (صُويق) و(مَصَاليق)، والتفسير الصوتي لتلك المماثلة فيما نقله سيبويه عن العرب من إبدال الصاد زايًا كما: في (مَصْدَق): (مَزْدَق)، وفي (مَصْدَر): (مَزْدَر)[70] أن الصاد مهموسة، فأبدلوا منها حرفًا من مخرجها وهو (الزاي)؛ لأنه قريب من الدال؛ لتوافقهما في الجهر، وهم كذلك أبدلوا السين صادًا؛ ليوافق بالاستعلاء الذي فيها استعلاء القاف، كما قالوا في: (سُقْت: صُقْت)، وفي (سَوِيق: صَوِيق)[71].

يقول عبد الصبور شاهين: " والمتأمل في هذه الأمثلة التي قلبت فيها الصاد زايًا، يجد أنها جميعا تخضع لقانون المماثلة، الأمر الذي جوز أن يجري مثله على لسان فردٍ واحدٍ، كما يمكن أن يجري على لسان أفراد ينتمون إلى بطونٍ مختلفةٍ في قبيلةٍ واحدةٍ، أو في قبائل مختلفةٍ أيضًا"[72].

وقال سيبويه تحت عنوان: (هذا باب ما تقلب فيه السين صادًا في بعض اللغات): "تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمةٍ واحدةٍ، وذلك نحو: (صُقْت) و(صَبَقْت)... فلما كانت كذلك أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف؛ ليكون العمل من وجهٍ واحدٍ، وهي الصاد؛ لأن الصاد تصعد إلى الحنك الأعلى للإطباق، فشبهوا هذا بإبدالهم الطاء في:(مُصْطَبِر)، و الدال في: (مُزْدَجِر)[73]، ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز، وذلك لأنها قلبتها على بعد المخرجين. فكما لم يبالوا بعد المخرجين لم يبالوا ما بينهما من الحروف، إذا كانت تقوى عليها والمخرجان متفاوتان... فكذلك القاف لما قويت على البعد لم يبالوا الحاجز"[74].

ومن تعريفات المماثلة: تقريب المختلفين في الصفات أو في المخرج؛ حتى يصيرا في بعض الصور إلى صورتين متماثلتين[75]، وهذا هو ما عول عليه سيبويه في تفسيره قلب السين صادًا؛ لأن بعد المخرج لم يحل دون القلب؛ لأن للقلب سببًا آخر، وهو تقريب الحرفين في الصفة، وذلك قوله: (أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف؛ ليكون العمل من وجهٍ واحد، وهي الصاد؛ لأن الصاد تصعد إلى الحنك الأعلى للإطباق)[76].

وأرجع ابن جني سبب المضارعة والتقريب على الرغم من بعد مخرجيهما إلى ما فيهما من الاستعلاء، وكذلك الرضي حيث قال: "ألا ترى أنهم قالوا: (صَبَقت)، و(سَبَقْت)، و(صَويق)،بقلب السين صادًا، لئلا يصعدوا بعد استفال..."[77]؛ لأنها نقطة الاختلاف بين صوتي الصاد والسين؛ لأن الصاد مطبقة، والسين ليست كذلك[78]، ومما ذكره سيبويه من القلب بسبب المماثلة تحت عنوان: (هذا باب ما كان شاذًا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد) قوله: "فمن ذلك: (سِتٌّ) وإنما أصلها: (سِدْسٌ)[79]. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أن السين مضاعفة، وليس بينهما حاجزٌ قويٌّ، والحاجز أيضًا مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينًا، فتلتقي السينات، ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا، وذلك الحرف التاء، كأنه قال: (سُدْتٌ)، أدغم الدال في التاء، ولم يبدلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق"[80].

و"وقد أبدلت التاء من السين لامًا، وذلك في قولهم في العدد: (سِتٌّ)، وأصلها: (سِدْسٌ)؛ لأنها من(التَّسْدِيس)،... ولكنهم قلبوا السين الآخرة تاءً لتقرب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف مهموس، مع أن السين مهموسة، فصار التقدير: (سِدْتٌ)، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج، أبدلوا الدال تاءً لتوافقها في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء، فصارت: (سِتٌّ)..."[81].

وإذا أمعنا النظر في نصي سيبويه وابن جني لوجدناهما قدما لنا تفسيرات صوتية دقيقة لذلك القلب والحذف والإدغام، ويتمثل ذلك في:

1- كثرة استعمالهم للكلمة (سِدْس).
2- أن السين مضاعفة.
3- ليس بينهما حاجزٌ قويٌّ.
4- قرب مخرج الحاجز من مخرج (السين).
5- كرهوا إدغام (الدال) فيزداد الحرف (سينًا)، فتلتقي السينات.
6- قلبوا (السين) الآخرة (تاءً) لتقرب من (الدال) التي قبلها في الهمس.

7- أبدلوا (الدال) (تاءً)لتوافقها في الهمس، وتقاربها في المخرج.

8- أُدغمت (التاء) في (التاء)، فصارت: سِتٌّ.

المطلب الثالث: الإدغام

الإدْغامُ لغة:

إدخال حَرْفٍ فِي حَرْفٍ، يُقَالُ: أَدْغَمْت الْحَرْفَ وادَّغَمْته، عَلَى افْتَعَلْتُه، والإدْغامُ: إدخال اللِّجَامِ فِي أَفواه الدَّوابِّ، وأَدْغَمَ الفرسَ اللجامَ: أَدخله فِي فِيهِ، وأَدْغَمَ اللِّجامَ فِي فَمِهِ كَذَلِكَ[82].

واصطلاحًا:

أن تصل حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله متحركٍ من غير أن تفصل بينهما بحركةٍ أو وقفٍ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرفٍ واحدٍ ترفع اللسان عنهما رفعةً واحدةً شديدًة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام وذلك نحو: شدَّ...[83].

وعرَّفَهُ الفارسي بقوله: "الإدغام: أن تصل حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله من غير أن تفصل بينهما بحركةٍ أو وقفٍ، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعةً واحدةً، وذلك نحو: (مُدَّ)و(فِرَّ) و(عَضَّ)"[84]،لذلك يرى أحمد مختار عمر أن "المماثلة تعني إزالة الحدود بين الصوتين المدغمين وصهرهما معًا"[85]، فالصلة قوية بين المماثلة والإدغام لاجتماعهما في حالة التماثل الكلي أو التام، غير أنه يجب القول بأن الإدغام أحد أشكال المماثلة، بل إنه أقيس أشكالها في العربية"[86].

ويوضح (برجشتراسر) علاقة المماثلة الصوتية بالإدغام بقوله: "إن حروف الكلمة مع توالي الأزمان كثيرًا ما تتقارب بعضها من بعض في النطق وتتشابه، وهذا التشابه نظير لما سماه قدماء العرب إدغامًا"[87].

وثمة مجموعة من النصوص التي تبين فهم سيبويه لأثر ضعف الحاجز أو انعدامه على الإدغام، سوف أوردها في محاولة للوقوف على مراده ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، منها: قوله تحت عنوان (هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه): "وإن كان الساكن الذي قبل الأوَّل بينه وبين الألف حاجزٌ ألقيت عليه حركة الأول؛ لأنَّ كل واحدٍ منهما يتحولَّ في حال صاحبه عن الأصل، كما فعلت ذلك في: (رُدَّ) و(فِرَّ) و(عَضَّ)،ولا تحذف الألف؛ لأنَّ الحرف الذي بعد ألف الوصل ساكن،

وذلك قولك:(اِطْمَأنَّ)و(اِقْشَعَرَّ)، و(إن تَشْمَئِزَّ أَشْمَئِزُّ)، فصارت الألف في الإدغام والجزم مثلها في الخبر. وذلك قولك: (اِطْمَئَنُوا) و(اِطْمَئَنَّا)، ومثل ذلك(اِسْتَعَدَّ)"[88].

يتضح لنا من النص السابق أن همزة الوصل لم تحذف في (اِطْمَأنَّ)، و(اِسْتَعدَّ)، ولم تحذف الهمزة التي هي لام الفعل حتى عند إسناد الأفعال للضمائر، وينطبق ذلك على كل الكلمات التي أوردها، وتفسير ذلك أن (اطْمَأَنَّ) أصلها (اطْمَأْنَنَ) لامه الأولى همزة أصلية، والأخريان من جنس واحد، فلم يصل إلى الإدغام حتى ألقى حركة النون الأولى على الهمزة ، ثم أدغموه فزال ما يستثقلون[89]، و(الطاء)هنا حرفٌ ساكنٌ حجز بين همزة الوصل وما بعدها، والهمزة ساكنة فألقى حركة النون الأولى عليها، ثم أدغم النونين.

وقال الفارسي: "فإن الساكنين يلتقيان في الكلمة على قول تميم وغيرهم من العرب إلا أهل الحجاز وذلك في الجزم والوقف، نحو قولهم: لم يَرُدَّ ... فكل العرب تدغم المعرب، ووجه شبهه بالمعرب هو أنهم رأوا آخر (أُرْدُدْ)ونحوه ،تتعاقب عليه حركات الإعراب على آخر المعرب، رأوه مثله فأدغموه كما أدغموا المعرب...."[90].

أما ما حدث في(رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ) ،فقد قال أبو حيان:" فالحجاز يظهرون، وتميم قيل: غير الحجاز تدغم، فتنقل الحركة إلى الساكن[91]، فتقول: (رُدَّ واطْمَأنَّ)، وتحذف همزة الوصل إن جيء بها للابتداء بالساكن، ولم يحكِ أحد من البصريين بإقرارها، وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس: (أُرُدَّ واُعُضَّ) في (أُرْدُدْ واُعْضُضْ)..."[92]، وجاء في شرح الشافية: "قوله: وفي نحو (رُدَّ)، و(لم يَرُدَّ) في تميم، اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون في المضعف الساكن لامه للجزم أو للوقف، نحو: (أُرْدُدْ).... لأن شرط الإدغام تحريك الثاني، وبنو تميم وكثير من غيرهم، لما رأوا أن هذا الإسكان عارضٍ للوقف أو للجزم، وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضةً في نحو: (أُرْدُدِ القوم) لم يعتدوا بهذا الساكن، وجعلوا الساكن كالمتحرك، فسكنوا الأول ليدغم، فتخفف الكلمة بالإدغام، فالتقى ساكنان، فلو حركت الأول لكان نقصًا للغرض..."[93].

من النصوص السابقة نجد أن (رَدَّ) أصلها: (رَدَدَ)، سكنت الدال الأولى فأصبح: (رَدَّ)، و(رُدَّ)أصلها في الأمر: (ارْدُدْ) ، حذفت همزة الوصل ونقلت حركتها للساكن (الراء)عند الإدغام، وفك إدغام الدالين جائز؛ لأن تسكين الثاني في الجزم والوقف عارض.

قال سيبويه تحت عنوان (هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه): "وإذا قلت وأنت تأمر: (اخشِي ياسرًا)، و(اخشُوا وَاقدًا)، أدغمت لأنهما ليسا بحرفي مدّ كالألف، وإنما هما بمنزلة قولك: (احمد دّاود)، و(اذهب بنا)، فهذا لا تصل فيه إلا إلى الإدغام؛ لأنك إنما ترفع لسانك من موضعٍ هما فيه سواء، وليس بينهما حَاجِزٌ"[94].

هذا الذي أدركه سيبويه هو ما يسميه علماء اللغة المحدثون بـ(الازدواج أو التضعيف)، ويقصدون به: التقاء صوتين متماثلين في التقطيعة الكلامية، يقع أحدهما. مثلًا. في نهاية كلمة لغوية، ويقع الآخر في بداية كلمةٍ أخرى، وهنا لا يسع المتكلم إلا أن ينطق هذين الصوتين بصورة حركية مشتركة،... فتقول مثلا: لم يقف فكري على حقيقة الموضوع، فتضعف الفاء في "يقف فكري"، ولو لم يلتق الصوتان في تقطيعة كلامية واحدة، ما حدث هذا الازدواج أو التضعيف، فالتضعيف هنا ظاهرة صوتية سياقية، وهو يدخل فيما سماه القدماء من علماء العربية (الإدغام)[95].

وفطن سيبويه أيضًا إلى أن تباعد الحروف في المخارج وفي الصفات يعد حاجزًا حصينًا، ومانعًا لها من الإدغام، فهو يقول تحت عنوان: (هذا باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا): "ولا تدغم في الصاد والسين والزاي لاستطالتها، يعني الضاد كما امتنعت الشين. ولا تُدغم الصاد وأختاها فيها لما ذكرت لك. فكل واحدةٍ منهما لها حاجزٌ. ويكرهون أن يدغموها، يعني الضاد، فيما أدغم فيها من هذه الحروف، كما كرهوا الشين. والبيان عربيٌ جيد، لبعد الموضعين، فهو فيه أقوى منه فيما مضى من حروف الثنايا"[96].

ولما كان القصد من الإدغام هو التخفيف، كان بعد المخرج والصفة من أسس موانع الإدغام عند سيبويه، وهو ما يذكره سيبويه نقلًا عن الخليل بقوله: "لأنه لما كانا من موضعٍ واحدٍ ثَقُلَ عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضعٍ ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعةً واحدةً"[97].

هذا الذي وعاه سيبويه هو ما قننه علم اللغة الحديث، فرأوا ما رآه من أن اللغة العربية تميل إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان سواء في كلمة واحدة أم في كلمتين، إذا كان الصوت الأول ساكنًا، والثاني محركًا، وذلك لتحقيق الحد الأدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها. وهناك حالتان أخريان يقع فيهما الإدغام أحيانا، هما:

1- تتابع صوتين متماثلين في كلمتين اثنتين حين يكون الصوت الأول محركًا.

2- تتابع صوتين مختلفين - لكنهما متقاربان - سواء في كلمةٍ واحدةٍ أم في كلمتين.

ولكي يتم الإدغام (المماثلة الكاملة) في هاتين الحالتين لا بد من اتخاذ الخطوات الآتية:

(أ) تحقيق المماثلة بين الصوتين المراد إدغامهما إن لم يكونا متماثلين فعلًا.

(ب) تسكين الصوت الأول إن لم يكن كذلك.

(ج) سبق الصوتين المدغمين، وإتباعهما بحركة، سواء كانت صغيرةً أم كبيرةً.

فإذا تم هذا يمكن إدغام الصوتين أو تداخلهما، والنطق بهما دفعةً واحدةً. وعلى هذا فإن الإدغام يمكن أن يفهم على أنه إزالة الحدود بين الصوتين[98].

المطلب الرابع: الإمالة

الإمالة لغةً:

"الميل: العدول إلى الشيء، والإقبال عليه"[99]، "وهي مصدر: أملت الشيء إمالة، إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلًا، إذا انحرف عن القصد"[100].

واصطلاحًا:

"عدول بالألف عن استوائه . وكذا الفتحة . وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء"[101]. وقال الفاكهي: "... أن ينحو جوازًا بالفتحة نحو الكسرة، ويقصد بها العدول عن استوائها إلى جانب الكسرة...، وفضله على من حدها بأنها: أن تنحو بالألف نحو الياء، وعلى غيره من الحدود"[102].

وعرفها أبو حيان بقوله: "الإمالة: أن ينحى بالألف نحو الياء، فيلزم من ذلك أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة..."[103]،ولقد سماها الخليل: الإجناح[104] وأيده في ذلك الدكتور العبيدي[105]، وحقيقتها: تقريب الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، فهي تقريب الصوت من الصوت[106]، ولقد علل لها، وعدها سيبويه من المشاكلة [107]، وعدها ابن جني ضربًا من الاتساع والتصرف[108].

وقد ورد هذا المصطلح، أعني: الإمالة، عند العلماء بمسميات منها: **المضارعة والتقريب** عند سيبويه وابن جني، **وتجانس الصوت وتشاكله** عند ابن يعيش، **والمناسبة** عند ابن الحاجب[109]، يقول عادل العبيدي: "وبالنظر إلى الأساليب العربية وفنون القول في الكلام العربي نلحظ أن الإمالة ضرب من ضروب التوسع في الكلام...، الإمالة ظاهرة صوتية راقية... وهي من ظواهر المماثلة... والتي تهتم بتأثير الأصوات المتجاورة في الكلمات والجمل،وميلها إلى الاتفاق في المخارج والصفات نزوعا إلى الانسجام الصوتي والاقتصاد في الجهد الذي يبذله المتكلم"[110].

وقد ذكر سيبويه تحت هذا الباب عددًا من النصوص التي تبين عمق تفكيره واتساع إدراكه لقانون المماثلة الصوتية، فتحدث صراحة عن المماثلة التقدمية، وهي التي يؤثر فيها الحرف الأول في الثاني، فذكر أن الكسرة أثرت على الألف المفخمة، وأمالتها على الرغم من وجود حرفٍ صامِت متحركٍ بالكسر بينهما إلا أنه لم يكن حاجزًا، مثل: (عِمادٌ) و(كِلابٌ)، وهو يقيس هذا على المماثلة الرجعية، وهي التي يؤثر فيها اللاحق على السابق، تلك التي وقعت في: (صَبَقْت)، و(صُقْت)، فالأصل: (سبَقْت)، و(سُقْت)، ويرى أن الحاجز قد يكون غير حصين إن كان بينه وبين الألف حرفان أولهما ساكنٌ؛ لأن الساكن ليس حاجزًا قويًّا، كما هو الحال في وقوع الإمالة في مثل: (سِربالٌ) و(شِملالٌ)، وهو يقيسها على المماثلة في نحو:(صُويق)؛ إذ الأصل: (سُويق).

وأوضح ابن جني مراد سيبويه بقوله: "ونحو من هذا التقريب في الصوت قولهم في (سَبَقْت): (صَبَقْت)، وفي (سُقْت): (صُقْت)، وفي (سَمَلَّق): (صَمَلَّق)، وفي (سُوَيق): (صُوَيق)، وذلك أن القاف حرف مستعل، والسين حرف غير مستعل، إلا أنها أخت الصاد المستعلية، فقربوا السين من القاف بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى القاف من مخرج السين، وهو الصاد"[111]،وبيَّن في النص نفسه غرض الإمالة وعلتها في اللسان العربي؛ وهو التخفيف والمجانسة والمشاكلة، وذلك في قوله: " ليرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعةً واحدةً"[112].

ولذلك نص ابن يعيش على أن الغرض من الإمالة هو: تقريب الأصوات بعضها من بعض لضربٍ من التشاكل[113]، وأنواعها هي:

1- إمالة الألف لكسر قبلها: قال سيبويه تحت عنوان (هذا باب ما تمال فيه الألفات): "وإذا كان بين أول حرفٍ من الكلمة وبين الألف حرفٌ متحرك، والأول مكسور، نحو: (عِمادٍ)،أملت الألف؛

لأنه لا يتفاوت ما بينهما بحرف، ألا تراهم قالوا: (صَبقت)، فجعلوها صادًا لمكان القاف، كما قالوا:(صُقت)، وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان، الأول ساكنٌ؛ لأن الساكن ليس بحاجزٍ قويٍّ، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعةً واحدةً كما رفعه في الأول، فلم يتفاوت لهذا كما لم يتفاوت الحرفان؛ حيث قلت: (صُويقٌ)، وذلك قولهم:(سِربالٌ)، و(شِملالٌ)"[114].

وسأذكر بعض آراء العلماء؛ ليتضح المقصود من الإمالة:

1- جاء في شرح شافية ابن الحاجب: "....فالحرف المتحرك بالكسرة إما أن بينه وبين الألف حرفٌ أو حرفان، والأول أقوى في اقتضاء الإمالة لقربها، وإذا تتابع كسرتان كـ(جِلبْلاب)[115]...، والتي بينها وبين الألف حرفان، لا تقتضي الإمالة إلا إذا كان الحرف الذي بينها وبين حرف الألف ساكنًا، نحو:(شِمْلال)"[116]. وجاء فيه: "وإنما أثرت الكسرة في نحو: (شِمْلال) مع أن بينهما وبين حرف الألف حرفًا، ولم تؤثر الياء كذلك في نحو: (ديدَبَان) و(كَيذِبان)[117]؛ لأن ذلك الحرف الفاصل بين الكسرة وحرف الألف يشترط سكونه كما مرَّ..."[118].

2- وجاء في شرح الجمل لابن عصفور: "وأما بعد الإمالة للكسرة فإنها تكون لكسرةٍ متقدمةٍ أو لكسرةٍ متأخرةٍ،...وإن كانت مقدمةً عليها جاز فيها أن يكون مفصولًا بينها وبين الألف بحرفٍ نحو: (عِمَاد)، أو حرفين أولهما ساكن نحو:(شِمْلال)"[119].

3- وورد في مجموعة الشافية في حاشية الأنصاري: "... فالكسرة إن كانت قبل الألف فإنما تكون سببًا في نحو: (عِمِاد) و(شِمْلال)، مما يكون بينها وبين الألف حرفٌ أو حرفان أولهما ساكنٌ"[120].

4- وورد في النكت الحسان: "الإمالة للكسرة قبل ألف، نحو:(عِماد)و(شِمْلال،)...ولا بد أن يلي الكسرة الألف بخلاف ما إذا كانت قبلها، فإنها قد يفصل بينهما حرفٌ أو حرفان سكن أولهما"[121].

ونستطيع أن نلقي الضوء على الومضات الواردة في نص سيبويه، التي تَنُمُّ عن وعيه التام بالتجانس الصوتي، وهي:

1- ذَكَرَ أن للكسرة تأثيرًا تقدميًّا على الألف إن كان بينها وبينه حرفٌ متحركٌ؛ لأن ذلك الحرف المتحرك لا يعد حاجزًا، معللا ذلك بقوله: "لأنه لا يتفاوت ما بينهما بحرفٍ"، كالمماثلة الرجعية الواقعة في (صَبَقْت)، و(صُقْت)، فقد أثرت القاف على السين وحولتها صادًا.

2- يعد السكون حاجزًا ضعيفًا؛ لذلك وقعت الإمالة مع وجود حرفين سَكَنَ أَوَّلُهُمُا بين الكسرة والألف؛ لأنه لا يؤثر كثيرًا على وضع الجهاز الصوتي، وعلل ذلك بأنه إنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعةً واحدة كما رفعه في الأول.

2- إمالة الألف لياء قبلها، والضمة والواو الساكنة من مو انع الإمالة

قال سيبويه تحت عنوان(هذا باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير): "وقالوا: (بيِنِي)و(بينِها)، فأمالوا في الياء كما أمالوا في الكسرة. وقالوا: (يريد أن يكيلِها)و(لم يكلِها)، وليس شيء من هذا تمال ألفه في الرفع إذا قال: (هو يكيلُها)، وذلك أنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة، فصارت حاجزًا فمنعت الإمالة؛ لأن الباء في قولك:(يضربها)فيها إمالةٌ فلا تكون في المضموم إمالةٌ إذا ارتفعت الباء كما لا يكون في الواو الساكنة إمالةٌ، وإنما كان في الفتح لشبه الياء بالألف، ولا تكون إمالةٌ في:(لم يعلمها)، و(لم يخفها)؛ لأنه ليست ههنا ياء ولا كسرة تميل الألف، وقالوا: (فينِا) و(علينِا) فأمالوا للياء حيث قربت من الألف، ولهذا قالوا:(بيِنِي)و(بينِها)"[122].

وقال أبو حيان في باب الإمالة: "ولا تكون الياء إلا قبل الألف، نحو: (سِيَال) و(شِيْبِان) وِ(بيْنِها)، وذلك بشرط أن تكون الياء التي تلي الألف أو يفصل بينهما حرفٌ أو حرفان متحركان أحدهما الهاء، وما قبلها مفتوح..."[123]، وجاء في شرح الجمل لابن عصفور :"وأما الإمالة للياء فشرط أن تكون قبلها، والألف تليها، نحو: (خِيال)،أو بينهما حرف نحو:(شِيبَان)، أو حرفان متحركان أحدهما الهاء، ولم تفصل بينهما ضمة نحو: (بينِها)"[124]، وكل ذلك يدل على المشاكلة والمماثلة.

ونلحظ أن سيبويه اشترط وجود ياء أو كسرة تمهد لإمالة الألف، وقال أبو حيان: "وكلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أولى، فـ(كِتاب) أولى من (جِلباب)، وكلما كثرت الكسرات كانت الإمالة أولى، فـ(جِلِبَلاب) أولى من (جِلباب)"[125].

نستنتج من نص سيبويه أن الإمالة تجوز في حال النصب والجزم، كما في:(أن يكيلِها، ولم يكلِها)؛ لأن الحاجز بين ألف المد والياء خفيف؛ لشبه الياء بالألف، وتجوز الإمالة في حال الجزم، كما

في: "لم يكِلها"؛ لأن السكون حاجُز ضعيفٌ، وامتنعت الإمالة في حال الرفع كما في: "هُو يكِيلَهَا"؛ لأن الضم حاجزٌ قويٌّ.

لقد احتكم سيبويه إلى قانون الخفة والثقل، فالألف أخف في النطق من أختيها الياء والواو، يقول: "فأما الألف فليست كذلك؛ لأنها أخف عليهم...؛ لأن الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة، كما أن الألف أخف عليهم من الواو والياء"[126]، ويبين سبب خفة الألف، ويرده إلى كيفية إخراجه في جهاز النطق معولًا على الجانب الفسيولوجي، يقول معللًا: "وإنما خفت الألف هذه الخفة؛ لأنه ليس منها علاجٌ على اللسان والشفة، ولا تحرك أبدًا، فإنما هي بمنزلة النَّفَس، فمن ثمَّ لم تثقل ثقل الواو عليهم ولا الياء، لما ذكرت لك من خفة مؤنها"[127].

ويذكر أيضا في تعويله على قانون الخفة والثقل أن الياء أخف عليهم من الواو[128]، وعلل الفراء ثقل الضم والكسر بقوله: "فإنما يستثقل الضم والكسر؛ لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين تنضم الرفعة بهما فيثقل الضمة، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة، فترى ذلك ثقيلًا، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفةٍ"[129]، ولعله بات واضحًا أن سبب امتناع الإمالة مع الضم هو بعد مخرجها عن الألف والياء، وثقلها عنهما، ومؤونتها على اللسان، فصعب الانتقال من ضمٍ إلى كسر أو من ضمٍ إلى فتحٍ فامتنعت الإمالة، وهي بذلك تعد حاجزًا قويًا لهذا الذي ذكره سيبويه والفراء.

ومن موانع الإمالة: ما قاله سيبويه تحت باب:(هذا باب ما تقلب فيه الواو ياء وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة: "وقال هؤلاء: (رأيت عِنَبًا)، و(هو عِنْدنا)، فلم يميلوا؛ لأنه وقع بين الكسرة والألف حاجزان قويان، ولم يكن الذي قبل الألف هاءً فتصير كأنها لم تذكر"[130].

وقال المبرد: "لو قلت: (رأيت عِنَبًا)لم تكن إمالة لأنه لا كسرة ولا ياء"[131]،وجاء في شرح الشافية: "فإن كان متحركًا نحو:(عِنَبًا)، أو كان بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف لم تجز الإمالة، وإن كان أحد الأحرف ساكنًا، نحو: (ابنتا زيدٍ)، و(فَتلت قِنبًا)[132]، بل إن كان الحرف المتحرك أو حرف الألف في الأول (ها)، نحو: (يريد أن يُسَقِّهَنا)، و(يَنْزَعَها)، فإن ناسًا من العرب كثيرًا يميلها لخفاء الهاء فكأنها معدومة... فإن كان ما قبل الهاء التي هي حرف الألف في مثله مضمومًا لم يُجر فيه الإمالة أحد"[133].

وعلل ابن يعيش عدم الإمالة لطول الفاصل بالحرفين الصحيحين المتحركين بقوله: "فإن كان الفاصل بينهما حرفين متحركين، نحو قولك:(أكلت عِنَبًا)، و(فَتَلتُ قِنَبًا)، لم تسغ الإمالة؛ لتباعد الكسرة من الألف"[134].

فلقد أشار سيبويه إلى عدم إمالة نحو:(رأيت عِنَبًا)؛ لأنه وقع بين الكسرة والألف حرفان صامتان متحركان (قويان)، ولم يكن قبل الألف هاءً ،وأشار أيضًا إلى أنه لو كان أحد الحرفين المتحركين هاءً لجازت الإمالة؛ لأن الهاء كما يقول السيوطي: "حرف خفي لذا كانت حاجزًا ضعيفًا، فكأنه ليس بينهما إلا حرفٌ واحدٌ"[135]، ورآها ابن الحاجب حرفًا مخفيًا فكأنها معدومةٌ[136].

المطلب الخامس: الإعلال بالقلب

الإعلال لغة:

مصدر قولك: أعلَّ الله الكذوب، أي: أصابه بعلةٍ[137]، وعَلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ أي: مرض ،والعلة: الحَدث يشغل صاحبه عن حاجته ،وحروف العلة والاعتلال: الألف والياء والواو، سُميت بذلك للينها وموتها[138].

واصطلاحًا:

تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب أو التسكين أو الحذف أو النقل[139]، وقلب الشيء تصييره على نقيض ما كان عليه.[140]،والإعلال بالقلب: هو لفظ يختص بإبدال أحرف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غيرها الإبدال[141].

1- **قلب الواو ياء:** عزا ناجي حجازي قلب الواو ياءً إلى خفة الياء وثقل الواو، وأرجع قلب الواو ياءً إلى قانون المماثلة التقدمية، يقول: "تقلب الواو ياءً كثيرًا، وأحسب أن السبب في ذلك، إنما هو الثقل في الواو، والخفة في الياء، ومن ثم كان قلب الواو ياءً أكثر من قلب الياء واوًا، ويرجع القلب في أغلبه إلى قانون المماثلة التقدمية، فنجد الكسرة كثيرًا ما تؤثر في الواو بقلب الواو المتأخرة ياء"[142].

يقول ابن مضاء: "إنا وجدنا الآخر يتبع الأول أكثر مما يتبع الأول الآخر قالوا: (مِيْعَاد) و(مِيْزان)، فأبدلوا الآخر للأول، ولم يبدلوا الكسرة ضمةً ولا فتحَة لتصحيح الواو... ولكن رد الواو إلى الياء أكثر من رد الياء إلى الواو، و(كِيل) و(بِيْع) أفصح من(كَول) و(بَوع)"[143].

ويقول أحمد مختار عمر: "إن من أمثلة المماثلة بين العلل والعلل، أو بين العلل وأنصاف العلل... أماكن قلب الواو ياءً التي يذكرها الصرفيون في باب الإعلال، يمكن اعتبار معظمها من باب قلب الواو ياءً، بعد الكسرة تحقيقًا للمماثلة... والأمثلة: (رضي - صيام - ديار) كلها من نوع التأثير التقدمي"[144].

إن ما فطن إليه أسلافنا من ميل اللغة إلى الانسجام أمر يدل دلالةً قاطعة على تفكيرهم في شأن لغتهم، ولا سيما الجانب الصوتي، وقد تبعهم في ذلك العلماء المحدثون، فنهلوا من معينهم، وأخذوا من فكرهم[145].

يقول سيبويه تحت عنوان:(هذا باب ما تقلب فيه الواو ياء، وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة): "فمن ذلك قولهم: (المِيزَان)، و(المِيْعَاد)، وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في: (لينةٍ)[146] و(سيدٍ)[147] ونحوهما، وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنه ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ويضموا الثاني، نحو: فِعُل، ولا يكون ذلك لازمًا في غير الأول أيضًا إلا أن يدركه الإعراب، نحو قولك: (فَخْذٌ) كما ترى وأشباهه، وترك الواو في (مِوزانٍ) أثقل، من قِبل أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيءٌ، ألا ترى أنك إذا قلت: (وَتَدٌ قوي) البيان للحركة، فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام؛ لأنه ليس بينهما حاجزٌ، فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تداني في المخارج؛ لكثرة استعمالهم إياهما، وأنهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف، أو بعضهن، فكان العمل من وجهٍ واحدٍ أخف عليهم، كما أن رفع اللسان من موضعٍ واحدٍ أخف عليهم في الإدغام، وكما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم، نحو قولهم: (إِدْان)[148]، و(اصْطَبر)، فهذه قصة الواو والياء"[149].

وقال تحت عنوان: (هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة): "... وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجهٍ واحدٍ ورفع اللسان من موضعٍ واحدٍ أخف عليهم، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنها أخف عليهم، لشبهها بالألف، وذلك قولك في(فَيعلٍ): (سَيدٌ) و(صيبٌ)، وإنما أصلهما: (سَيْودٌ) وَ(صَيْوبٌ)"[150].

وعلل ابن جني قلب الواو ياءً بقوله: "لغلبة الياء عليها، وإنما غلبت الياء على الواو؛ لخفة الياء وثقل الواو، فهربوا إلى الأخف..."[151]، "وكذلك (سَيِّد)، و(مَيِّت) إنما أصلهما: (سَيْود)، وَ(مَيْوت)، فقلبت الواو ياءً ليكون العمل أيضًا من وجهٍ واحد، وأدغمت الياء في الياء، فصارت: (سَيِّد) و(مَيِّت)"[152]، ونلاحظ أن النصوص السابقة غنيةٌ ثريةٌ تدل على عمق التفكير، ودقة الاستنباط، وعبقرية مميزة، فعلى الرغم من عدم اعتماده على المعامل الصوتية والأدوات الحديثة، فقد أرسى دعائم عددٍ من القواعد الصوتية المؤثرة على بنية الكلمة وتصريفها، وهي:

1- كراهية الواو الساكنة بعد الياء، وخصوصًا مع عدم الحاجز فتقلب الواو ياءً.

2- كراهية الضمة بعد الكسرة.

3- كراهية اجتماع الواو مع الياء.

4- أن الحركة حاجزٌ قويٌ كما في (وتد).

5- العمل من وجهٍ واحدٍ أخف عليهم.

6- أن السكون حاجزٌ ضعيفٌ، وهو مدعاة للإدغام إذا سكنت (التاء) في (وتد).

7- الواو والياء بمنزلة الحروف التي تدانت في المخارج؛ لكثرة استعمالهم إياهما، وأنهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف، أو بعضهن.

8- كثرة استعمال حروف العلة وأبعاضها في الكلام العربي فلا تخلو كلمة منها.

9- أن الفتحة والكسرة والضمة أبعاض الألف والياء والواو.

10- الياء أخف من الواو لشبهها بالألف.

11- رفع اللسان من موضعٍ واحدٍ أخف عليهم في الإدغام.

12- تقريب الحرف من الحرف أخف عليهم، نحو قولهم: (ازدان، واصطبر).

وهذا ما أطلق عليه المحدثون قانون المماثلة، وهو: (أن يستبدل المتكلم بالحرف المخالف للحرف المجاور له حرفًا يجانسه ويماثله في الصوت)[153].

2- **قلب الواو ياءً للكسرة قبله:** قال سيبويه تحت عنوان: (هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب): "وكينونتها ثانيةً أخف لأنك إذا وصلت إليها بعد حرفٍ كان أخف من أن تصل إليها بعد حرفين. وذلك قولك: (مَحنيةٌ)[154]، فإنما هي من (حَنَوت)، -وهي الشيء المحني من الأرض - و(غَازِيةٌ) وقالوا: (قِنْيَةٌ)[155] للكسرة وبينهما حرفٌ، والأصل: (قِنْوةٌ) فكيف إذا لم يكن بينهما شيء؟"[156].

وعد ابن جني قلب الواو ياءً في مثل: (صِبْيَة)و(قِنْيَة) و(عِذيُ) و(بِليُ سفر) استحسانًا، عن استحكام علةٍ، وذلك أنهم لم يعتدوا الساكن حائلًا بين الكسرة والواو لضعفه، وكله من الواو[157]، وقال: "فأنت تعلم أن أصل (غَازية)، و(مَحْنِية): (غَازُوة) و(مَحْنُوة)؛ لأنهم من: (غزَوت)[158]، و(حَنَوت)، وقد قلبت الواو فيهما للكسرة قبلها[159]، وهما مع ذلك متحركتان..."[160].

من النص السابق نجد أن (مَحْنِية) من (حَنَوت) وكذلك (قِنْيَة) من (قَنَوت)، ومثلها (صِبْيَة، ودُنْيَا، وعِلْيَة) من: (صَبَوت، ودَنوَت، وعَلَوت) والقياس: (قِنْوة، وصِبْوة، وحنوة، و دِنْوة، وعِلْوة)، ولكنها لما جاوزت الواو الكسرة قبلها، صارت الكسرة كأنها قبل الواو ،ولم يُعتد بالساكن حاجزًا لضعفه[161].

وقال سيبويه تحت عنوان:(هذا باب ما كانت الواو والياء فيه لامات): "وقالوا: (عُتِيٌّ) و (مَغزِيٌّ) شبهوها حيث كان قبلها حرفٌ مضمومٌ، ولم يكن بينهما إلا حرفٌ ساكنٌ بـ(أدلٍ). فالوجه في هذا النحو الواو. والأخرى عربيةٌ كثيرٌة... وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم قالوا: (عُتِيٌّ) و(مَغزِيٌّ)و(عُصيٌّ)، فجعلوا اللام كأنها ليس بينها وبين العين شيءٌ "[162].

وجاء في المقتضب: "فإن كَانَ هَذَا البناءُ جمعًا، فالقلب لَا غير، تَقول فِي جمع (عَاتٍ: عُتِيّ)، وَفِي (غاز: غُزِيّ،) وإن كسرت أَوّله على مَا ذكرت لَك قَبْلُ، فَقلت: (غِزِيّ)كَمَا تَقول: (عِصيّ)، فالكسر أَكثر لخفَّته، والأَصل الضَّم؛ لأَنَّه (فُعُول)"[163].

مما سبق نجد أنهم أجروا (عُتِي)، و(مَغزِي)، و(عُصِي) مجرى (أَدلٍ)، وأصلها (عُتوًّا) و(مَغزُوًّا)[164]، وترجع علة القلب إلى أمرين:

أحدهما: كون الكلمة جمعًا، والجمع مستثقَل.

والثاني: أن الواو الأولى مدة زائدة، ولم يعتد بها حاجزًا، فصارت الواو التي هي لام الكلمة، كأنها وليت الضمة، وصارت في التقدير: (عصوو)، فقلبت الواو ياءً على حد قلبها في:(أحقٍ وأدلٍ)، ثم اجتمعت هذه الياء المنقلبة مع الواو، فقلبت الواو ياءً على حد قلبها في (سَيِّد) و(مَيِّت)، وكسروا العين في نحو(عِصِي)، كما كسروها في(أدلٍ)و(أحقٍ)، ثم منهم من يتبع ضمة الفاء والعين، فيكسرها، ويقول: (عِصِي) بكسر العين والصاد؛ ليكون العمل من وجه واحدٍ، ومنهم من يبقيها على حالها مضمومة، فيقول:(عُصِي) بضم الفاء[165].

والذي يفهم من النصوص السالفة أن القلب في جمع (فُعُول) واجب، بيد أن ابن مالك يرى الجواز في مثل ذلك، فيقول:

كذاك ذا وجهين جا الفُعُولُ منْ ذي الواو لام جمعٍ أو فَرْدٍ يعنْ

ثم يقول الشارح: " إذا كان(الفُعُول) مما لامه واو لم يخل من أن يكون جمعًا أو مفردًا، فإن كان جمعًا جاز فيه الإعلال والتصحيح؛ إلا أن الغالب الإعلال نحو: (عَصا وعِصي)، و(قَفَا وقِفِي) و(دَلْو ودِلِي)... وإن كان مفردًا جاز فيه الوجهان، إلا أن الغالب التصحيح نحو: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: 21]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: 83]، وتقول: (نَما المال نُموًا)، و(سَما زيدٌ سُموًا)، وقد جاء بالإعلال في قولهم: (عَتا الشيخ عِتِيًا)، و(عَسَا عِسِيًا)؛ أي: وَلّى وكَبِر، و(قَسَا قلبه قِسِيًا)، وإنما كان الإعلال في الجمع أرجح، والتصحيح في المفرد أرجح، لثقل الجمع وخفة المفرد"[166]، ويجوز في فاء "فُعُول" جمعًا كان أو غيره بعد قلب الواو ياءً أن تتبعه العين، وألا تتبعه نحو: (عُتِيّ ودُلِيّ)[167].

أرأيتم عمق فهمهم للغة، الذي يتمثل في:

1-عدم الاعتداد بالحرف الساكن حاجزًا ولا سيما الواو. يظهر ذلك في قول سيبويه: (فجعلوا اللام كأنها ليس بينها وبين العين شيءٌ).

2-أن الجمع أثقل من المفرد؛ لذا أوجب المبرد وابن يعيش إعلاله.

3-أجاز سيبويه الإعلال والتصحيح بقوله: (فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربيةٌ كثيرةٌ).

4-أنهم راعوا المماثلة في جواز قلب الضمة كسرةً؛ لتماثل الكسرة بعدها.

3- قلب الواو والياء والألف همزة: قال سيبويه تحت عنوان:(هذا باب ما كانت الواو والياء فيه لامات): "فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفًا زائدةً همزت، وذلك نحو: (القَّضَاء)،و(النَّمَاء)، و(الشَّقَاء)، وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم قالوا: (عُتِيٌّ)و(مَغزِيٌّ) و(عُصِيٌّ)، فجعلوا اللام كأنها ليس بينها وبين العين شيء، فكذلك جعلوها في (قَضاء)ونحوها، كأنه ليس بينها وبين فتحة العين شيء، وألزموها الاعتلال في الألف لأنها بعد الفتحة أشد اعتلالًا"[168].

وقال الرضي: "وتقلب الياء همزةً إذا وقعت طرفًا بعد ألفٍ زائدةٍ نحو: (رِدَاء) و(قَضَاء) و(شِفاء)، وتفسير ذلك القلب، أنه قد اجتمع ساكنان: (رِدَاا) و(قَضَاا)... فلا يحذف الأول مع كونه مدة لئلا يلتبس بـ(بِنَاء)، بل يقلب الثاني إلى حرفٍ قابلٍ للحركة مناسب للألف وهو الهمزة لكونهما حلقيتين، إذ الأول مدة لا حظّ له في الحركة، ولا سبيل إلى قلب الثاني واوًا أو يَاء؛ لأنه إنما فر منهما، ولكون تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلها سببًا ضعيفًا في قلبهما ألفًا، ولا سيما إذا فصل بينهما وبين الفتحة ألفٌ..."[169].

وجاء في الممتع: "وإن كان الساكن حرف علةٍ فلا يخلو أن يكون ياءً أو واوًا أو ألفًا، فإن كان ألفًا فإن الياء والواو يقلبان بعده همزة، إذا وقعتا طرفًا نحو: (كِسَاء)... وإنما فعل ذلك بهما لوقوعهما في محل التغيير، وهو الآخر، مع أن ما قبلهما مفتوح، وليس بينهما إلا حرفٌ ساكٌن زائدٌ من جنس الفتحة، فكأنه لم يقع بينهما وبين الفتحة حاجزٌ...."[170].

وأما إذا لم تتطرف الواو فإنها لا تصير إلى الهمزة، يقول المبرد: "فإذا لم يكن منتهى الكلمة لم تنقلب، وذلك قولك: (شَقَاوة)، فأما من قال: (عَظَاءة) و(عَبَاءة) فإنما بناه أولًا على التذكير، ثم أدخل التأنيث بعد أن فرغ من البناء، فأنثه على تذكيره"[171].

ويرى ناجي حجازي مسوغين آخرين للقلب طرفًا، بالإضافة إلى المسوغات التي ذكرها سيبويه، وهي: ضعف الحاجز في قوله: "كأنه ليس بينها وبين فتحة العين شيء"[172]، وذلك أن العربي أراد حرفًا أجلد من الواو، فنظر فلم يكن إلا الهمزة، ولا سيما أن الواو طرفًا يكتنفها الضعف، ولذا تصح إذا وقعت حشوًا، كما ذكر المبرد سالفًا[173]، والمسوغ الآخر قد ذكره العلامة الرضي في إيجاز، وذلك قوله، وهو بصدد هذه المسألة: " إذ الآخر محل التغيير"[174]، وقول ابن عصفور: (لوقوعهما في محل التغيير)[175].

ومعنى العبارة أنهم أرادوا حرفا يتحمل حركات الإعراب، فلم يكن بد من قلب الواو همزة والله أعلى وأعلم[176]، وقال سيبويه تحت عنوان: (هذا باب أتم فيه الاسم لأنه ليس على مثال الفعل فيمثل به، ولكنه أتم لسكون ما قبله وما بعده، كما يتم التضعيف إذا أسكن ما بعده نحو: اردد، وسترى ذلك في أشياء فيما بعد، إن شاء الله): "فإذا قلت:(فَواعل) من (عَوِرْتُ) وَ(صَيِدْت) همزت، لأنك تقول في (شَوِيْت): (شَوايا)، ولو قلت:(شَواوٍ)، كما ترى قلت:(عَوَاور) ولم تغير، فلما صارت منه على هذا المثال همزت نظيرها كما تهمز نظير (مَطَايا) من غير بنات الياء والواو، نحو: صحائف، فلم تكن الواو لتترك في (فواعل) من عورت وقد فعل بنظيرها ما فعل بـ(مَطَايا)،فهمزت كما همزت (صَحَائِف)، وفيها من الاستثقال نحو ما في (شواوٍ) لالتقاء الواوين وليس بينهما حاجزٌ حصين، فصارت بمنزلة الواوين يلتقيان، فقد اجتمع فيها الأمران"[177].

وقال تحت عنوان: (هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه): "وتهمز فَعاول فتقول:(قَوائِل)،كما همزت فَعَاعِل. وإنما فعلوا ذلك لالتقاء الواوين، وأنه ليس بينهما حاجز حصين"[178].

وجاء في شرح الشافية:" هذا كله في الجمع، وأما إذا وقع مثل ذلك في غير الجمع، فإن سيبويه يقلب الثاني ألفًا ثم همزة، فيقول: (عُوائِر)، و(قُوائِم)، على وزن (فَواعِل) من: (عَوِر) و(قَام)"[179]،وعزا سيبويه هذا القلب إلى التقاء الواوين، وليس بينهما حاجز حصين.

ويضيف الدكتور ناجي حجازي سببًا وجيهًا إلى جانب السببين السابقين، وهو التخلص من ثقل التتابع الحركي[180].

السادس: مغايرة البناء:

قال سيبويه تحت عنوان: (هذا باب تكسير ما عدة حروفه أربعة للجمع): "وقد كسّروا شيئًا منه من بنات الواو على أفعالٍ، قالوا: (أفلاءٌ) و(أعداءٌ)، والواحد:(فَلُوٌّ) و(عَدوٌّ)، وكرهوا (فُعُلًا)، كما كرهوا في (فُعَالٍ)، وكرهوا (فِعْلانًا) للكسرة التي قبل الواو، وإن كان بينهما حرفٌ ساكن؛ لأنهَّ ليس حاجزًا حصينًا"[181] ، وهنا يبين لنا سيبويه علة ترك العرب جمع (عَدُو)، و(فِلْو) على (فعْلان)، فلم يقولوا: (عِدْوان) و(فِلْوان)، وخالفوا بذلك القياس، وذلك لأنهم كرهوا الكسرة في الحرف الأول قبل الواو؛ لأن الحرف الواقع بينهما ساكن، فهو حاجز غير حصين، فالدال الواقعة بين العين والواو في

(عِدْوان) ساكنة، وليست حاجزًا قويًّا؛ لأن العرب تكره الانتقال من الكسر إلى الضم[182]؛ لصعوبة انتقال جهاز النطق، وتغيير شكله في حالة نطق الكسرة، وانجذاب الشدقين لأسفل مع ضم الشفتين، وصَعَّب ذلك ضعف الحرف الساكن الحاجز بينهما فترك العربي قياس الجمع؛ لأنه سيؤثر على الانسجام الصوتي في بنية الكلمة، والعرب تراعي ذلك مراعاة مطلقة.

المطلب السابع: الحذف لضعف الحاجز

قال سيبويه تحت عنوان: (هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما): "فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لينٍ أثبتوا الواو والياء في الوصل، وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكنًا؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرفٌ خفي نحو: الألف، فكما كرهوا التقاء الساكنين في (أين) ونحوها، كرهوا أن لا يكون بينهما حرفٌ قويٌّ، وذلك قول بعضهم: (منهُ يا فتى)، (وأصابتهُ جائحة)، والإتمام أجود؛ لأن هذا الساكن ليس بحرف لينٍ، والهاء حرفٌ متحرك"[183].

وجاء في المقتضب: "وذلك أن أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة؛ لأن الهاء خفية، فتوصل بها الواو إذا وصلت، فإن وقفت لم تلحق الواو؛ لئلا يكون الزائد كالأصلي، وذلك قولك: (رأيتُهو يا فَتَى)، (ورأيتَهو يا فَتَى)، فتلحق بعد المضموم والمفتوح، فإن كانت قبلها كسرة جاز أن تتبعها واوا أو ياء أيهما شئت... وإنما حذفت الياء والواو؛ لأن الهاء خفية، والحرف الذي يلحقها ساكن، وقبلها حرف لين ساكن، فكره الجمع بين حرفي لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفي، فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين فأنت مخير، إن شئت أثبت، وإن شئت حذفت"[184].

وفي سر الصناعة: "وتحذف أيضا الياء الزائدة بعد هاء إضمار الواحد، نحو: (مَرَرْتُ بهِ يا فَتى)... وبعد ميم الضمير، نحو:(عليهِمْ)...وأصله: (عليهُمو)...فالهاء للإضمار، والميم علامة تجاوز الواحد، والواو لإخلاص الجمع، ثم إنهم يبدلون ضمة الهاء كسرة لخفاء الهاء ووقوع الكسرة والياء الساكنة قبلها فيقولون: (عليهِ مُو)...ثم إنهم قد يستثقلون الخروج من كسر الهاء إلى ضم الميم، فيبدلون من ضمة الميم كسرة، فيصير في التقدير، ولا يستعمل ألبتة كما استعمل جميع ما ذكرناه قبله...."[185].

وفي التكملة: "فإن كان قبل هذه الهاء ساكن، لم يخل من أن يكون حرف لين أو حرفًا غيره، فإن كان حرف لين فالاختيار أن تحذف الياء والواو اللاحقتين للهاء في الوصل فتقول: رأيت أباهُ قَبلُ، وهذا أبُوهُ فاعْلَم ، وهُو يهدِيهِ يا فتى... وإن كان الحرف غير حرف لين كان الإثبات معه أحسن منه مع حرف اللين ، وذلك نحو: (اضْرُبْهو يا زَيدُ)، و(عنهُو أخذْتُ)، وإن شئت: (اضْرِبهُ يا زَيدُ)، (وعَنْهُ أخَذتُ.)..."[186].

وقال الرضي: "ولم يفرق المبرد بين الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء وهو الحق"[187]،ونستطيع أن نستنتج من النصوص السابقة أن الاختيار حذف الياء والواو المتصلتين بالضمير الهاء والحرف الذي يلحقهما ساكن، إذا كان قبلهما حرف لين ساكن، لكراهية الجمع بين حرفي لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف الهاء الخفي، فإن كان قبل الهاء حرف صحيح ساكن فيجوز الإثبات والحذف، فجعل الهاء فاصلًا ضعيفًا؛ لأنه حرف خفي، ففي قولهم: (مُنْهُ يا فَتَى)، حذفوا الواو؛ لأن النون حرف صحيح ساكن، والياء حرف ساكن؛ ولأنهم كرهوا الانتقال من كسر إلى الواو، والإتمام عند سيبويه أفضل من الحذف.

المطلب الثامن: المضعف

قال سيبويه تحت عنوان: (هذا باب ما الزيادة فيه من حروف الزيادة ولزمه التضعيف): "وقد تدخل بين الحرفين الزيادة وذلك نحو: (شِمْلال)، (وزِحْلِيلٍ)، (وبُهلولٍ)، و(عَثَوثلٍ)، و(فِرْنَدادٍ) و(عَقَنْقَل)، و(خَفِيفَدٍ)، فكما جعلت إحداهما زائدة وليس بينهما شيء، كذلك جعلت إحداهما زائدة وبينهما حرف. وقد تبين لك أنهم يفعلون ذلك في (شِمْلال)؛ لأنهم يقولون: (طِمْلٌ) وِ(شِمْلةٌ)، وفي (شِمْلِيل) و(عَقَنْقَلٍ) و(عَثَوثَل)، لأنك تقول: (عِثْولٌ) فقد تبين لك بهذا أن التضعيف ههنا بمنزلته إذا لم يكن بينهما شيء، كما صار ما لم يفصل بينه بكثرة ما اشتق منه مما ليس فيه تضعيف، بمنزلة ما فيه ألف رابعة. وكذلك المضاعف في (عَدَّبَّس) و(قَفَعددٍ)وجميع هذا النحو في التضعيف"[188].

وقال ابن جني :"ومن مشابهة الحركة للحرف أنك تفصل بها ولا تصل إلى الإدغام معها كما تفصل بالحرف،ولا تصل إلى الإدغام معه،وذلك قولك: (وَتَد.)...، فحجزت الحركة بين المتقاربين، كما يحجز الحرف بينهما في نحو:(شِمليل) و(جبرير)"[189].

وجاء في الارتشاف:" فإن فصل بينهما بزائد، نحو:(عَصَنْصَرٌ)[190]، و(عَقَنْقَلٌ)،...أو لم يفصل، فأحد المتماثلين زائد"[191].

ونجد أنهم يفصلون في الأسماء المضعفة بالحرف الساكن مثل: (عَقَنْقَل) و(عَصَنْصَر) وبأحرف المد، مثل:(شِمْلال)، وِ(زِحْليلٍ)،(وبُهلولٍ)، و(عَثَوثلٍ)، و(فِرندادٍ)، و(خَفيفدٍ)ووردت أسماء دون الفاصل فأدغم الحرفان، مثل: (عِثولٌّ)، ويقيس ابن جني الفصل بالحركة، مثل: (وَتَد)على الفصل بحرف العلة، مثل:(شِمْلِيل)، و(زِحْلِيل)،ونلاحظ أن الفاصل خفف من ثقل التتابع الحركي للكلمة، وكثَّر مقاطعها الصوتية، كما أن الإدغام مع عدم الفاصل لتخفيف النطق.

وقد يأتي الفاصل حرفًا صامتًا ساكنًا بين حرفي علة، قال سيبويه تحت عنوان:(هذا باب التضعيف في بنات الواو): "وقد جاء في الياء كما جاءت العين واللام ياءين. وأن تكون فاءً ولامًا أقل، كما كان (سَلِس)[192] أقل. وذلك قولهم:(يديت إليه يَدًا). ولا يكون في الهمزة إذ لم يكن في الواو، ولكنه يكون في الواو في بنات الأربعة، نحو: (الوَزْوَزَة)و(الوَحْوحَة)؛ لأنه يكثر فيها مثل:(قَلْقَل) و(سَلْسَلَ)ولم تغير؛ لأن بينهما حاجزًا، وما قبلها ساكن فلم تغير: وتكون الهمزة مثل(الدَأْدَأة): ضرب من السير ثانية ورابعة..."[193].

من النص السابق نجد أن (الوَسْوَسَة) و(الوَزوزَة)و(الوَحْوحَة)، قد تكررت فيها الحروف أعني كثرت، ولم تتغير هذه الحروف لوجود الحاجز وهو الساكن. ونلحظ أن الحرف الصحيح يكون قويًا فيحجز بين الحرفين، قال المازني: "ولكن الواو قد تكثر في الأربعة، نحو:(الوَزْوزَة.)... لأنه قد يكثر مثل: (القَلقَلة) ... ولم يغيروا الواو في: (الوَحْوَحَة)و(الوَزْوَزَة)؛ لأن بينهما حاجزًا"[194]. فوظيفة الحرف الساكن هنا أنه خفف ثقل التتابع الحركي لحروف المد الطويلة والقصيرة، فلم تتغير إحدى الواوين في هذه الكلمات؛ لأن الحرف الساكن حجز بينهما، أما إذا اجتمع الواوان في أول الكلمة فيجب التغيير.

المطلب التاسع: أثر الحاجز على الإعراب والبناء

قال سيبويه تحت عنوان:(هذا باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجمع الذي تُلحِقُ له الواحد واوًا ونونًا): "ومن العرب من لا ينون "أَذْرِعَاتٍ"، ويقول: (هذه قُرَيْشِيَّاتُ)كما ترى، شبهوها بهاء التأنيث؛ لأن الهاء تجيء للتأنيث، ولا تُلْحِق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة، فإن قلت: كيف تشبهها بالهاء، وبين الهاء والحرف المتحرك ألف؟ فإن الحرف الساكن ليس عندهم بحاجز حصين، فصارت التاء كأنها ليس بينها وبين الحرف المتحرك شيء، ألا ترى أنك تقول: (أُقْتُل) فتتبع الألف التاء، كأنه ليس بينهما شيء"[195].

لقد لاحظ سيبويه أن الألف الحاجز في الكلمة "أذْرِعَات" أثر على بنية الكلمة؛ وأثر على مسلكها الصرفي، ومن ثم يتحدد إعرابها على أساس بنيتها، فقد فصلت الألف بين التاء و العين، وهي هنا حاجز ضعيف؛ لأن الحرف الساكن إذا وقع بين متحركين يكون معدوم التأثير، وبناء على ذلك علل سيبويه منعها من الصرف بسبب ضعف الحاجز؛ لأن الألف الساكن عنده حاجز ضعيف لا يعتد به.

وذكر ابن جني حجتهم في منع "عَرَفَات" من الصرف بقوله: "واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلماتٍ معرفةً بتاء التأنيث في نحو: طلحة وحمزة، ويشبه الألف التي قبلها بالفتحة التي قبل تاء التأنيث، فيمنعها من الصرف...، وعلى هذا ما حكاه سيبويه: (هذه قُرَيْشِيَّاتُ) غير مصروفة"[196]، وشبه سيبويه عدم الاعتداد بالألف الساكنة في "أذْرِعَات" بسكون القاف في: "أُقتُل"، وقد ذكرنا ذلك آنفا في الإتباع.

وقال سيبويه تحت عنوان(هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول، من غير أهل الحجاز): "وأهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون للنساء: (ارْدُدْن)، وذلك لأن الدال لم تسكن ههنا لأمر ولا نهيٍ، وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرفٍ يجزم، ألا ترى أن السكون لازم له في حال النصب والرفع، وذلك قولك: (رَدَدْن)، و(هن يرْدُدْن)، و(عليَّ أن يَرْدُدْن)[197].

وكذلك يجري غير المضاعف قبل نون النساء لا يحرك في حال، وذلك قولك: (ضَرَبْن) و(يَضْرِبْن)و(يَذْهَبْن)، فلما كان هذا الحرف يلزمه السكون في كل موضع، وكان السكون حاجزًا عنه ما سواه من الإعراب، وتمكن فيه ما لم يتمكن في غيره من الفعل، كرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما يُجزم لأمر أو لحرف الجزم، فلم يلزمه السكون كلزوم هذا الذي هو غير مضاعف، ومثل ذلك قولهم:(رَدَدْتُ)و(مَدَدْتُ)؛ لأن الحرف بني على هذه التاء كما بني على النون، وصار السكون فيه بمنزلته فيما فيه نون النساء. يدلك على ذلك أنه في موضع فتح"[198].

فقد حَجَزَ السكون بين هذه الأفعال وبين بنائها على الفتح عند إسنادها لنون النسوة وتاء الفاعل، نحو: (ضَرَبْنَ) و(ذَهَبْنَ)، و(رَدَدْتُ) و(مَدَدْتُ)، وهو حاجز أيضًا بين الفعل المضارع وبين ظهور علامة الإعراب عليه، وضمَّه إلى قائمة المبنيات، وذلك عند إسناده لنون النسوة.

النتائج:

توصل البحث إلى عدة نتائج منها:

1. أكد البحث عبقرية سيبويه؛ لأن كل ما ذكره من القوانين الصوتية، هي عينها التي أكدتها المعامل الحديثة، ومنها: أن الحركات أبعاض حروف العلة.
2. عوّل سيبويه في وضعه لأصول اللغة على القوانين الصوتية، وقد سُقنا عشرات العبارات الدالة على ذلك. وخصوصًا ما عُرف عند المحدثين بقانون المماثلة الذي أُطلق عليه اسم: المضارعة أو التقريب.
3. ذكر سيبويه أن الألف أخف من أختيها الياء والواو، وأن الياء أخف من الواو، وكذلك الفتحة أخف من الكسرة، والكسرة أخف من الضمة.
4. ذكر سيبويه أن من قوانين المماثلة قلب الواو ياء؛ لخفة الياء، وثقل الواو.
5. استنبط سيبويه كراهية الضمة بعد الكسرة، وكراهية اجتماع الواو مع الياء.
6. ذكر سيبويه أن كثرة الاستعمال من دواعي التخفيف، وأن سبب التخفيف هو الاقتصاد في المجهود العضلي.
7. أثبت سيبويه أن الصوامت المتحركة تعد حاجزًا قويًّا مانعًا للماثلة أو التقريب.
8. فطن سيبويه إلى أن تباعد الحروف في المخارج والصفات يعد حاجزًا حصينًا.
9. أكد سيبويه أنه كلما ازداد الفاصل قوة، وكان حرفا صحيحا، وبَعُدَ في المخرج، قَوِيَ الحاجز ومَنَعَ المماثلة.
10. أثبت سيبويه أن الصوامت الساكنة، وحروف العلة، والهاء، تعد حاجزًا ضعيفًا لا يمنع المماثلة.
11. أكد البحث هروب العربي من الثقل إلى الخفة، ويظهر ذلك جليًّا في كل المباحث التي تناولها البحث.
12. بيّن البحث أن المماثلة تشمل تأثير صامت في صامت، وحركة في حركة، أو حركة قصيرة في أخرى طويلة، أو حركة طويلة في صامت.
13. بيّن البحث أن الحاجز قد يكون سببًا في البناء، كما يحصل عند إسناد الأفعال إلى نون النسوة، وتاء الفاعل.

14. أكد البحث أن مصادرنا وكتبنا القديمة، ما تزال أرضًا خصبةً غنيةً، وأن الحرث والتنقيب فيها يؤكد أن للقدماء من علمائنا الفضل والسبق في كل ما جاءت به الدراسات والنظريات الحديثة.

الهوامش والإحالات:

(1) سيبويه، هو: أبو الحسن، عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين،(ت180ه)، ينظر في ترجمته: الحلبي، مراتب النحويين: 106. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 66. التنوخي، تاريخ العلماء النحويين: 90.

(2) ينظر: الزلفي، العربية وعلم اللغة العام: 162.

(3) أقول المستنبطة؛ لأن له قصب السبق وفضل الريادة في ذلك المجال.

(4) سيبويه، الكتاب: 365/4.

(5) نفسه: 3/ 459.

(6) نفسه: 4/ 156.

(7) نفسه: 3/ 590.

(8) نفسه:129/4.

(9) نفسه: 4/ 241، 242.

(10) نفسه: 4/ 114، 115، 339، 3/ 544، 545. وينظر: حجازي، أحرف العلة: 53، 54.

(11) قدور، مبادئ اللسانيات: 110.

(12) ينظر في الفصل بين الجار والمجرور: سيبويه، الكتاب: 180/1، 164/2، وبين المتضايفين: 1 /176-178-164/180،2، وبين كم الخبرية ومجرورها: 2 /166-280،168، وبالظرف بين الاستفهام والقول الذي بمعنى الظن: 123/1، وبالظرف: 53/1،52.

(13) ينظر -على سبيل الذكر لا الحصر-: أبو زيد، النوادر: 64. الفارسي، التعليقة: 94/5. المؤدب، دقائق التصريف: 115، 135. ابن جني، المنصف: 123/2، 216. ابن جني، الخصائص: 68/1، 323/2، 325، 324، 232. ابن جني، سر صناعة الإعراب: 588/2. أبو حيان، التذييل والتكميل: 120/1، 127. الأزهري، التصريح: 348/2، 365.

(14) الراغب الأصفهاني،مفردات القرآن: 212.

(15) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 331/5، مادة (ح. ج. ز)

(16) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 331/5، مادة (ح. ج. ز). الفراء، معاني القرآن: 270/2. في قوله تعالى: {وجعل بينهما برزخا} (53) الفرقان، قال الفراء: (البرزخ: الحاجز، جعل بينهما حاجزا لئلا تغلب الملوحة العذوبة)،

الفراء، معاني القرآن:242/2. قال في نفس الآية: (يقول حاجزاً، والحاجز والمهلة متقاربان في المعنى، وذلك أنك تقول :بينهما حاجز أن يتزاورا، فتنوي بالحاجز المسافة البعيدة، وتنوي الأمر المانع...).

(17) البكوش، التصريف العربي: 37، هامش: 1.

(18) ينظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي: 378. ينظر: في تعريف ظاهرة المماثلة: إبركرومبي، مبادئ علم الأصوات: 193، 194. ينظر: ماريوباي، أسس علم اللغة: 147.

(19) ينظر حول المماثلة: أنيس، الأصوات اللغوية: 180. عبدالتواب، التطور اللغوي: 30. برجستراسر، التطور النحوي: 30-35. عمر، دراسة الصوت اللغوي: 378.

(20) ينظر: الزلفي، العربية وعلم اللغة العام: 165.

(21) ينظر: سيبويه، الكتاب: 4/ 118، 477، 478.

(22) ينظر: الفارسي، التعليقة: 209/5، 210.

(23) ابن جني، الخصائص: 2/ 139.

(24) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 10/ 121.

(25) ينظر: بني ياسين، مصطلحات المماثلة: 135، 136. ينظر: المصاروة، جزاء، المماثلة في العربية: 189-190. ميزر، ماهية الانسجام الصوتي بين القدماء والمحدثين: 243، 244. ينظر: بن يشو، جيلالي، بحوث في اللسانيات: 8. بني ياسين، مصطلحات المماثلة:261-262.

(26) ينظر: يونس، التغييرات التركيبية في اللغة العربية:
https://www.researchgate.net/publication/331408354_altghyyrat_altrkybyt_fy_allght_alrbyt

(27)ينظر: ميزر، ماهية الانسجام الصوتي: 244، 245.

(28) وافي، علم اللغة: 268.

(29)عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي: 139. عبد اللطيف، ظاهرة الإعلال: 168.

(30) حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة: 89. حمودة، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية: 40.

(31) ينظر: استيتية، اللسانيات: 93.

(32) ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم اللغة الحديث: 71.

(33) ينظر: تفسه: 67.

(34) الفخراني، أبو السعود ،دراسات في علم الصوتيات: 213.

(35) ينظر: نفسه: 214.

(36) ينظر: نفسه: 215، 216.

(37) ينظر: مالمبرج، علم الأصوات: 144.

(38) ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(39) ينظر: استينية، اللسانيات: 93-95.

(40) ينظر: الفخراني، دراسات في علم الصوتيات: 307. كانتنيو، دروس في علم أصوات العربية: 29.

(41) المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي - أعماله ومنهجه: 139.

(42) سيبويه، الكتاب: 477/4.

(43) ينظر: شادة، علم الأصوات عند سيبويه وعندنا: 17. الفخراني، دراسات في علم الصوتيات: 307.

(44) ينظر: الفخراني، دراسات في علم الصوتيات: 307.

(45) ينظر: نفسه: 307. ينظر: شادة، علم الأصوات عند سيبويه وعندنا: 17.

(46) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة(ت. ب. ع).

(47) ينظر: العبيدي، التوسع في كتاب سيبويه:41.

(48) سيبويه، الكتاب: 4 /195، 292/2. العبيدي، التوسع في كتاب سيبويه: 41، 195.

(49) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو:29/1. العبيدي، التوسع في كتاب سيبويه: 41.

(50) ينظر: العبيدي، التوسع في كتاب سيبويه: 41.

(51) ينظر: حجازي، أحرف العلة دراسة صرفية: 284.

(52) سيوبيه، الكتاب: 146/4. ينظر ابن جني، المنصف: 224/2، 225. الرضي، شرح الشافية: 262/2.

(53) ينظر: ابن جني، المنصف: 2/2.

(54) سيبويه، الكتاب: 234/3.

(55) نفسه: 234/3

(56) ينظر: الفارسي، التكملة: 186. ابن جني، المنصف: 23/2. الرضي، شرح الشافية: 392/2. ابن هشام، أوضح المسالك: 367/4. هنداوي، مناهج الصرفيين: 303.

(57) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1/ 116، 159/1.

(58) سيبويه، الكتاب: 196/4، 197.

(59) ينظر: ابن جني، المنصف: 2/2.

(60) ينظر: نفسه: 224/2

(61) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 169/1. وينظر: سيبويه، الكتاب: 196/4، هامش رقم (4).

(62) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 169/1.

(63) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (ق. ل. ب).

(64) ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم اللغة الحديث: 75.

(65) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (ب. د.ل). البسيوني، المنهج الصرفي: 10.

(66) ينظر: ابن سيده، المخصص: 267/13.

(67) ينظر :البسيوني، المنهج الصرفي: 10، 11.

(68) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: 213.

(69) سيبويه، الكتاب: 478/4. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 325/1. ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 414/2.

(70) ينظر: ابن جني، المنصف: 325/2. الفارسي، التعليقة: 210/5. ابن جني، سر صناعة الإعراب: 816/2، 817. المؤدب، دقائق التصريف: 167-169. الرضي، شرح الشافية: 43/1. ابن يعيش، شرح المفصل: 52/10. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 325/1. الجاربردي، مجموعة الشافية: 326/1 ، نقره كار: مجموعة الشافية: 222/2-230.

(71) ينظر: المبرد، المقتضب: 225/1. الفارسي، التعليقة: 208/5، 209. ابن جني، سر صناعة الإعراب: 211/1، 212، ابن عصفور، الممتع: 410/1 ، 411. الرضي، شرح الشافية: 230/3. ابن يعيش، شرح المفصل: 51/10، 52. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 324/1. السلسيلي، شفاء العليل: 1113/3.

(72) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 296. حمودة، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية: 105.

(73) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 106/3، 107، 215/1، 216. ابن جني، المنصف: 327/2-331. التفتازاني، شرح تصريف العزي: 75، 76. الصيمري، التبصرة والتذكرة: 780/2. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 14/1، 15.

(74) سيبويه، الكتاب: 479/4، 480.

(75) الفخراني، دراسات في علم الصوتيات: 310.

(76) سيبويه، الكتاب: 479/4، 480، والطبقيات أصوات الاستعلاء التي اعترف بها العرب. ينظر: حسان، مناهج البحث في اللغة: 121. عبدالستار، علم الأصوات: 227-231.

(77) ينظر: الرضي، شرح الشافية: 17/3-19. ينظر: الفارسي، التعليقة: 211/5، 212، الظاهر أن الرضي وافق أبا علي.

(78) عبدالستار، علم الأصوات: 229.

(79) ينظر: ابن جني، المنصف: 341/2.

(80) سيبويه، الكتاب: 481/4، 482.

(81) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 155/1.

(82) ابن منظور، لسان: 12/ 203، مادة (د. غ .م)

(83) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 121/10.

(84) الفارسي، التكملة: 608. ينظر: في تعريفه: الرضي، شرح الشافية: 3/-234، 235.

(85) عمر، أحمد مختار ،دراسة الصوت اللغوي: 328..

(86) حمودة، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية: 85.

(87) برجستراسر، التطور النحوي: 29.

(88) سيبويه، الكتاب: 531/3. ينظر: المبرد، المقتضب: 183/1.

(89) ينظر: ابن جني، المنصف: 266/2. التفتازاني، شرح تصريف العزي: 98. ابن عصفور، الممتع: 617/2، 618.

(90) ينظر: الفارسي، التكملة: 168.

(91) ينظر: سيبويه، الكتاب: 530/3. المبرد، المقتضب: 184/1. الرضي، شرح الشافية: 246/3. ابن عصفور، الممتع: 634/2. الأستراباذي، شرح الكافية الشافية: 2190/4، 2191، ابن هشام، أوضح المسالك: 411/4. الخضري، حاشية الخضري: 212/2، الأزهري، التصريح: 401/2. عويعة، البداية في علم الصرف: 114-117.

(92) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 342/1. ينظر -أيضًا-: التفتازاني، شرح تصريف العزي: 92، ابن عقيل، المساعد: 344/3

(93) ينظر: الرضي، شرح الشافية: 238/239/2، 246/3، ينظر: المؤدب، دقائق التصريف: 187.

(94) سيبويه، الكتاب: 442/4. ينظر -أيضًا-: المبرد، المقتضب: 175/1،224. الفارسي، التعليقة: 166/5، ابن عصفور، الممتع: 651/2، 653.

(95) ينظر: الفخراني، دراسات في علم الصوتيات: 300، 301.

(96) سيبويه، الكتاب: 466/4.

(97) نفسه: 530/3.

(98) حمودة، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية: 87.

(99) ينظر: سيبويه، الكتاب: 608/3.

(100) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو: 306.

(101) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 54/9. أبو حيان، النكت الحسان: 272. السيوطي، همع الهوامع: 200/2.

(102) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو: 306، 307.

(103) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 518/2.

(104) ينظر: الفراهيدي، العين: 52/1.

(105) ينظر: العبيدي، التوسع في كتاب سيبويه: 48. سيبويه، الكتاب: 278/3.

(106) ينظر: ابن جني، الخصائص: 141/2.

(107) ينظر: سيبويه، الكتاب:117/4.

(108) ينظر: ابن جني، المحتسب: 36/2.

(109) ينظر: سيبويه، الكتاب: 117/4. ابن جني، سر صناعة الإعراب: 816/2، الرضي، شرح الشافية: 4/3، ابن يعيش، شرح المفصل: 318/10. السيوطي، همع الهوامع:200/2.

(110) العبيدي، التوسع في كتاب سيبويه: 43.

(111) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 816/2.

(112) سيبويه، الكتاب: 117/4.

(113) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 54/9.

(114) سيبويه، الكتاب: 117/4. ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل: 613/2. الرضي، شرح الشافية: 19/1. ابن هشام، أوضح المسالك: 355/4، 356.

(115) نبات يبسط على الأرض وتدوم خضرته في القيظ، وله ورق أعرض، ينظر: الرضي، شرح الشافية: 63/1، ابن منظور، لسان العرب: مادة(ج. ل. ب).

(116) ناقة شملال: إذا كانت سريعة ، ابن منظور، لسان العرب: (ش.م.ل).

(117) الديدبان: حمار الوحش، الكيذبان: الكذاب، ابن منظور، لسان العرب: مادة (د.ب)، (ك. ذ. ب).

(118) الرضي، شرح الشافية: 1/9-10

(119) ابن عصفور، شرح الجمل: 613/2، 614.

(120) ينظر: مجموعة الشافية: 165/2 ومعها الحاشية نفسه

(121) ينظر: أبو حيان، النكت الحسان: 272. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 519/2.

(122) سيبويه، الكتاب: 124/4، ينظر: ابن عقيل، المساعد: 292/4.

(123)أبو حيان، ارتشاف الضرب:519/2. ينظر: أبو حيان، النكت الحسان: 272.

(124) ابن عصفور، شرح الجمل: 613/2. ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 355/4. الجاربردي، مجموعة الشافي: 240/1، 167/2.

(125) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 520/2.

(126) سيبويه، الكتاب: 167/4، 362.

(127) نفسه: 335/4، 336.

(128) ينظر: نفسه، الكتاب: 167/4.

(129) الفراء، معاني القرآن: 13/2.

(130) سيبويه، الكتاب: 125/4 . ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل: 613/2.

(131) المبرد، المقتضب: 51/3

(132) القنب: ضرب من الكتان، الرضي، شرح الشافية:63/1 . ابن منظور، لسان العرب: مادة(ق. ن. ب).

(133) ينظر: الرضي، شرح الشافية: 5/1، 6.

(134) شرح المفصل:9/ 57.

(135) السيوطي، همع الهوامع: 201/2.

(136) ينظر: الرضي، شرح الشافية: 6/1

(137) ينظر: البسيوني، المنهج الصرفي: 18.

(138) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة(ع. ل.ل).

(139) ينظر: نفسه، المادة نفسها. الرضي، شرح الشافية: 66/3، 67. الجرجاني، التعريفات: 31.

(140) ينظر: ابن سيده، المخصص: 267/13.

(141) ينظر: الرضي، شرح الشافية: 67/3.

(142) البسيوني، المنهج الصرفي: 93.

(143) ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة: 136، 137.

(144) ينظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي: 383.

(145) البسيوني، المنهج الصرفي: 94.

(146) ينظر: في أصلها: ابن جني، المنصف: 28/2. ابن عصفور، الممتع: 698/2. هنداوي، مناهج الصرفيين: 402.

(147) ينظر: في أصلها: ابن جني، المنصف: 17/2. ابن عصفور، الممتع: 688/2. ابن هشام، أوضح المسالك: 389/4. مناهج الصرفيين: 285، 286.

(148) ازدان أصلها: ازتان، واصطبر أصلها: اصتبر، ينظر: التفتازاني، شرح تصريف العزي: /75، 76. ابن هشام، أوضح المسالك: 399/4، 400.

(149) سيبويه، الكتاب: 335/4.

(150) نفسه، الصفحة نفسها.. ينظر: ابن جني، المنصف: 17/2، ابن عصفور، الممتع: 499/2.

(151) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 585/2.

(152) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 585/2، المبرد، المقتضب: 122/1، 124، 125. المؤدب، دقائق التصريف: 266، 267. ابن يعيش، شرح المفصل: 10/ 23. ابن عصفور، الممتع: 298/2، 299، 470/2، 497، 500/2، 501. ابن هشام، أوضح المسالك: 389/4. الجاربردي، مجموعة الشافية: 294/1، 205/2.

(153) ينظر: حلواني، المغني الجديد: 104.

(154) المحنية: واحدة المحاني وهي معاطف الأودية. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: (ح.ن.ا). ينظر فيها: ابن جني، المنصف: 136/1.

(155) القنية: ما يقتنيه الإنسان لنفسه لا للتجارة ، ينظر: الرضي، شرح الشافية: 43/2. ابن منظور، لسان العرب: مادة (ق. ن. ا).

(156)سيبويه، الكتاب: 388/4. ينظر: الفارسي، التعليقة: 94/5.

(157) ينظر: ابن جني، الخصائص: 138/1.

(158) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 588/2.

(159)ينظر: ابن جني، المنصف: 2/2. ابن جني، الخصائص: 93/1، 137، 163/3. ابن جني، سر صناعة الإعراب: 587/1، 734/2. ومعنى بلو سفر- (بلاه السفر والتجارب وحنكته مداورة الشؤون).

(160) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 588/2.

(161) نفسه، الصفحة نفسها.

(162) ينظر: سيبويه، الكتاب: 384/4، 385. 404/4. ابن جني، المنصف: 2 /123. الرضي، شرح الشافية: 161/1.

(163) ينظر: المبرد، المقتضب: 189/1.

(164) ينظر: ابن عصفور، الممتع: 497/2، 498. الرضي، شرح الشافية: 161/3. الصيمري، التبصرة: 827/2، 910.

(165) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 265/2. المؤدب، دقائق التصريف: 311. ابن يعيش، شرح المفصل: 10/ 110. السيوني، الإعلال والإبدال: 106، 107.

(166) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 4/ 327. البسيوني، المنهج الصرفي: 117.

(167) الرضي، شرح الشافية: 173/3. الفارسي، التعليقة: 49/5.

(168) ينظر: سيبويه، الكتاب: 384/4، 385، 404/4. ابن جني، المنصف: 2 /123. الرضي، شرح الشافية: 161/1، 162.

(169) ينظر: الرضي، شرح الشافية: 172/3.

(170) ينظر: ابن عصفور، الممتع: 546/2، 547.

(171) ينظر: المبرد، المقتضب: 1/ 325، 326.

(172) ينظر: سيبويه، الكتاب: 384/4.

(173) البسيوني، المنهج الصرفي: 78.

(174) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: 3/ 174.

(175) ينظر: ابن عصفور، الممتع: 546/2، 547.

(176) البسيوني، المنهج الصرفي: 78.

(177) سيبويه، الكتاب: 357/4. الفارسي، التعليقة: 65/5.

(178) سيبويه، الكتاب: 369/4، 370.

(179) الرضي، شرح الشافية: 131/1-135،. ينظر: في جمع شائية على شوايا: الفارسي، التكملة: 310/1، 596، 597. وفي عواور وعواوير، المبرد، المقتضب: 126/1. وفي جمع (مصائب ومعايش)، الجاربردي، مجموعة الشافية:288/1، 200/2، 201. المؤدب، دقائق التصريف: 280. وفي جمع: (مطايا)، ابن هشام، أوضح المسالك: 382/4.

(180) ينظر: البسيوني، المنهج الصرفي: 80، 81.

(181) الكتاب: 3/ 607/ 608، المؤدب، دقائق التصريف: 76. ابن عصفور، شرح الجمل: 2/ 531، 534. ابن منظور، لسان العرب: 6/ 4309، مادة (م. ي. ل).

(182) ينظر: في جمع (عدو على أعداء) و(فلو على أفلاء) ابن عصفور، شرح الجمل: 531/2، 534. الرضي، شرح الشافية: 123/2. البصلة،من المسائل الصرفية في فصيح ثعلب: 507.

(183) سيبويه، الكتاب: 4/ 189.

(184) ينظر: المبرد، المقتضب: 1/36-38..

(185) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 773/2.

(186) ينظر: الفارسي، التكملة: 204/203.

(187) ينظر: الرضي، شرح الشافية: 307/2.

(188) ينظر: سيبويه، الكتاب: 326/4 ،327. ينظر في أوزان هذه الأسماء: ابن عصفور، الممتع: 114/1.

* الشملال: الناقة الخفيفة السريعة، والجمل الصغير، (ابن منظور، لسان العرب: ش.م.ل). الزحليل: السريع، ابن منظور، لسان العرب: مادة(ز. ح. ل). العِثول من الرجال: الجافي الغليظ، والعِثوَل والعَثَوثل: الكثير اللحم الرخو المسترخي، (ابن منظور، لسان العرب: مادة(ع. ث. ل)، والعقنقِل: ما ارتكم من الأرض وتعقَل بعضه ببعض، ومن الأودية، ما عظم واتسع، وقيل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل، ابن منظور، لسان العرب: مادة (ع. ق. ل). والعدبَس: القصير الغليظ، ومن الإبل: المؤَثَق الخَلق، ابن منظور، لسان العرب: مادة(ع. د.ب .س). القفعدد: القصير، ابن منظور، لسان العرب: مادة (ق. ن. ع. د).

(189) ينظر: ابن جني، الخصائص: 320/2.

(190) العصنصر: جبل، أو اسم موضع، ينظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (ع. ص. ن. ص. ر) وفيه زيادة النون: ابن يعيش، شرح المفصل: 154/9.

(191) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 225/1.

(192) باب (قلق وسلس) قليل. ينظر: ابن جني، المنصف: 213/2، 215. المؤدب، دقائق التصريف: 359، وجاء في شرح الشافية: (تماثل الفاء واللام في الثلاثي قليل وإن كانا صحيحين كقلق وسلس)، الإستراباذي، شرح الكافية: 74/3. وفي المبرد: المقتضب: 150/1، باب قلق وسلس أقل من باب ردَ.

(193) ينظر: سيبويه، الكتاب: 401/4، 402.

(194) ينظر: ابن جني، المنصف: 216/2.

(195) ينظر: سيبويه، الكتاب: 234/3.

(196) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 496/2، 497.

(197) ينظر: التفتازاني، شرح مختصر تصريف العزي: 100، 101. ابن عقيل، المساعد: 344/3.

(198) سيبويه، الكتاب: 534/3، 535.

قائمة المصادروالمراجع:

1) إبراهيم، عبد العليم، تيسير الإعلال والإبدال، مكتبة غريب، القاهرة .1969م.
2) إبركرومبي، ديفيد، مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة: محمد فتيح، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم، 1982م.
3) الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، جامعة أم القرى، 1986م.
4) الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح الكافية، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
5) إستيتية، سمير شريف، اللسانيات - المجال، والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008 م.
6) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979م.
7) برجستراسر، جو تهلف، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، 1982م.
8) البسيوني، إبراهيم عبد الرازق، المنهج الصرفي في الإعلال والإبدال والتعويض والتقاء الساكنين والإدغام، دار الطباعة المحمدية، مصر، د.ت.
9) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، 1973م.
10) البصلة، عائدة، من المسائل الصرفية في كتاب (فصيح ثعلب) - دراسة ونقد وتحليل، مجلة كلية الآداب، جامعة الأزهر، القاهرة، ع32، 2014م.
11) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، منشورات مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، المطبعة العربية، تونس، 1992م.
12) بن يشو، جيلاني، بحوث في اللسانيات، الدرس الصوتي العربي، المماثلة والمخافة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2007م.
13) بني ياسين، رسلان ،المماثلة دراسة صوتية تشكيلية، حوليات جمعية كلية الآداب، اتحاد الجامعات العربية، الأردن، مج 1، ع 1، 2004م.
14) بني ياسين، رسلان، مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع99-100، 2005م.
15) التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1983م.

16) التنوخي، المفضل بن محمد بن مسعر، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، دار الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1981م.
17) الجاربردي، نقره كار، ابن جماعة، الانصاري، الكرمياني، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، ومعه مناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري الخزرجي، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
18) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، 1996م.
19) ابن جني، عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، 1386هـ.
20) ابن جني، عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993م.
21) ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
22) ابن جني، عثمان، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى أمين، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، 1954م.
23) ابن الحاجب، عثمان بن عمر بت أبي بكر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
24) حجازي، ناجي عبد العال، أحرف العلة دراسة صرفية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، مصر، 1995م.
25) حجازي، ناجي عبد العال، الإعلال والإبدال في بنية الكلمة، مكتبة الرشد، الرياض، 2006م.
26) حسام الدين، كريم زكي، أصول تراثية في علم اللغة، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985م.
27) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979م.
28) الحلبي، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق: مجمد إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، 1974م.
29) حلواني، محمد خير، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، د.ت.
30) أبو حيان، محمد بت يوسف بت علي، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بغداد ، 1985م.

31) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1998م.
32) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب في لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان أحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
33) الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
34) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن،، تحقيق: صفوان داودي، دار القلم، دمشق، 1992م.
35) الزبيدي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، د.ت.
36) الزلفي، ليلى يوسف، العربية وعلم اللغة العام - دراسة في تاريخ الفكر اللغوي وأصوله ومدارسه، دار النشر الدولي، الرياض، 2012م.
37) السلسيلي، محمد، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: علي البركاتي، الفيصلية، مكة المكرمة، 1406هـ.
38) السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م.
39) ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم: تحقيق، عائشة بنت عبد الرحمن، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، 1958م.
40) ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الباز، بيروت، د.ت.
41) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984م.
42) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، مطبعة الخانجي، مصر، 1327هـ.
43) شاده، أرتور، علم الأصوات عند سيبويه وعندنا للمستشرق الألماني، صحيفة الجامعة المصرية، مصر، ع5، 1939م.
44) شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، القاهرة، مكتبة الخانجي، مصر، 1987م.

45) الصبان، محمد بن علي، حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، د.ت.
46) الصيمري، محمد بن عبد الله، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، 1982م.
47) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مطبعة الخانجي، مصر، 1983م.
48) عبد الرزاق، إبراهيم، المنهج الصرفي في الإعلال والإبدال والتعويض والتقاء الساكنين والإدغام، دار الطباعة المحمدية، مصر، د.ت.
49) عبد الستار، طلبة، علم الأصوات، دار المعرفة للتنمية البشرية، الرياض، 1429هـ.
50) عبد اللطيف، محمد حماسة، ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، ج46، 1980م.
51) العبيدي، عادل هادي، التوسع في كتاب سيبويه، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.
52) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، لجنة إحياء التراث، مكتبة العاني، بغداد، 1971م.
53) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، إشراف: إميل يعقوب، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
54) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، علي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، 1987م.
55) عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996م.
56) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1980م.
57) علام، عبد العزيز، ربيع، عبد الله، علم الصوتيات، مكتبة الرشد، الرياض، 2007م.
58) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1981م.
59) عويعة، خديجة، البداية في علم الصرف،، مطبعة الفجر الجديد، الإسكندرية، 1994م.
60) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، مطابع الحسني، الرياض، 1996م.
61) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، 1981م.

62) الفاكهي، جمال الدين بن عبد الله، شرح الحدود النحوية، تحقيق: صالح بن حسين العائد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1990م.
63) الفخراني، أحمد، دراسات في علم الصوتيات، مكتبة المتنبي، السعودية، 2005م.
64) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ.
65) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1988م.
66) القادوسي، عبد الرازق بن حمودة، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، 2010م.
67) قدور، أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، 2008 م.
68) ابن قنبر، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
69) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، تونس، 1966م.
70) الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح على مضمون التوضيح، وبهامشه حاشية للعلامة المتقن الشيخ: يس بن زين الدين العلمي الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
71) مالمبرج، برتيل، علم الأصوات، تعريب: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، 1987م.
72) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
73) المخزومي، مهدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، مطبعة الزهراء، بغداد، 1960م.
74) المصاروة، جزاء محمد، المماثلة في العربية - رؤية جديدة، كلية الآداب جامعة مؤتة، الأردن، مج44، ع3، 2017م.
75) ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، مصر، 1979م.
76) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1992م.
77) المؤدب، محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق: أحمد القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، 1987م.
78) ميزر، علي عواد، ماهية الانسجام الصوتي بين القدماء والمحدثين، مجلة العلامة، الجزائر، مج7، ع1، 2022م.

79) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد ، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عبد الحميد، دار الفكر،، بيروت، د.ت.

80) هنداوي، حسن، مناهج الصرفيين ومذاهبهم (في القرنين 3-4)، دار القلم، دمشق، 1989م.

81) وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، نهضة مصر للنشر والتوزيع، مصر، 2004م.

82) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت

83) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، 1973م.

84) يونس، محمد مصطفى أحمد، التغييرات التركيبية في اللغة العربية، متاح على الرابط الآتي: https://www.researchgate.net/publication/33408354_altghyyrat_altrkybyt_fy_allght_alrbyt

Arabic References

1) ʾIbrāhīm, ʿAbdalʿalīm, Taysīr al-ʾIʿlāl & al-ʾIbdāl, Maktabat Ġarīb, al-Qāhirah 1969.

2) Abercrombie, David, Mabādiʾ ʿIlm al-ʾAṣwāt al-ʿĀmm, tr. Muḥammad Futayyiḥ, Ğāmiʿat al-Qāhirah, Kullīyat Dār al-ʿUlūm, 1986.

3) al-ʾAstrābāḏī, Muḥammad Ibn al-Ḥasan al-Raḍī, Šarḥ al-Kāfiyah al-Šāfīyah li-Ibn Mālik, ed. ʿAbdalmunʿim ʾAḥmad Harīdī, Dār al-Maʾmūn lil-Turāṯ, al-Suʿūdīyah, Ğāmiʿat Umm al-Qurá, 1986.

4) al-ʾAstrābāḏī, Muḥammad Ibn al-Ḥasan al-Raḍī, Šarḥ al-Kāfiyah, ed. Muḥammad Nūr al-Ḥasan, & Muḥammad al-Zafzāf, & Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1982.

5) ʾIstītīyah, Samīr Šarīf, al-Lisānīyāt-al-Maǧāl, & al-Waẓīfah & al-Manhaǧ, ʿĀlam al-Kutub al-Ḥadīṯ, al-ʾUrdun, 2008.

6) ʾAnīs, ʾIbrāhīm, al-ʾAṣwāt al-Luġawīyah, Maktabat al-ʾAnğlū al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1979.

7) Bergsträßer, Gotthelf, al-Taṭawwur al-Naḥwī lil-Luġah al-ʿArabīyah, Maktabat al-Ḫānğī, al-Qāhirah, Dār al-Rifāʿī, al-Riyāḍ, 1982.

8) al-Basyūnī, ʾIbrāhīm ʿAbdalrazzāq, al-Manhaǧ al-Ṣarfī fī al-ʾIʿlāl & al-ʾIbdāl & al-Taʿwīḍ & al-Tiqāʾ al-Sākinayn & al-ʾIdġām, Dār al-Ṭibāʿah al-Muḥammadīyah, Miṣr, N. D.

9) Bišr, Kamāl, Dirāsāt fī ʿIlm al-Luġah, Dār al-Maʿārif, Miṣr, 1973.

10) al-Baṣlah, ʿĀʾidah, mina al-Masāʾil al-Šarʿīyah fī Kitāb (Faṣīḥ Ṯaʿlab) - dirāsah & naqd & Taḥlīl, Maǧallat Kullīyat al-Ādāb, Ǧāmiʿat al-Azhar, al-Qāhirah, issue 32, 2014.

11) al-Bakkūš, al-Ṭayyib, al-Taṣrīḥ al-ʿArabī min Ḫilāl ʿIlm al-ʾAṣwāt al-Ḥadīṯ, Manšūrāt Mūʾassasat ʿAbdalkarīm Ibn ʿAbdallāh, al-Maṭbaʿah al-ʿArabīyah, Tūnis, 1992.

12) Ibn Yašū, Ǧīlānī, Buḥūṯ fī al-Lisānīyāt, al-Dars al-Ṣawtī al-ʿArabī, al-Mumāṯilah & al-Maǧāfah, Dār al-Kitāb al-Ḥadīṯ, al-Qāhirah, 2007.

13) Banī Yāsīn, Raslān, al-Mumāṯilah Dirāsah Ṣawtīyah Taškīlīyah, Ḥawlīyāt Ǧamʿīyat Kullīyat al-Ādāb, ʾIttiḥād al-Ǧāmiʿāt al-ʿArabīyah, al-ʾUrdun, V 1, issue 1, 2004.

14) Banī Yāsīn, Raslān, Muṣṭalaḥāt al-Mumāṯilah & Dalālātuhā fī al-Fikr al-Ṣawtī ʿinda Sībawayh, Maǧallat al-Turāṯ al-ʿArabī, ʾIttiḥād al-Kitāb al-ʿArab, Dimašq, issue 99-100, 2005.

15) al-Taftāzānī, Masʿūd Ibn ʿUmar, Šarḥ Muḫtaṣar al-Taṣrīf al-ʿIzzī fī Fann al-Ṣarf, ed. ʿAbdalʿāl Sālim Mukarram, Dār al-Salāsil lil-Ṭibāʿah & al-Našr, al-Kuwait, 1983.

16) al-Tanūḫī, al-Mufaḍḍal Ibn Muḥammad Ibn Misʿar, Tārīḫ al-ʿUlamāʾ al-Naḥwīyīn mina al-Baṣrīyīn & al-Kūfīyīn & Ġayrihim, ed. ʿAbdalfattāḥ al-Ḥulū, Dār al-Ṭaqāfah & al-Našr bi-Ǧāmiʿat al-ʾImām Muḥammad Ibn Suʿūd al-ʾIslāmīyah, al-Suʿūdīyah, 1981.

17) al-Ǧārbardī, Naqrah Kār, Ibn Ǧamāʿat, al-ʾAnṣārī, al-Karmyānī, Maǧmūʿah al-Šāfīyah min ʿIlmaī al-Ṣarf & al-Ḫaṭṭ, & Maʿahu Manāhiǧ al-Kāfiyah fī Šarḥ al-Šāfīyah lil-Šayḫ Zakarīyā al-ʾAnṣārī al-Ḫazraǧī, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, N. D.

18) al-Ǧurǧānī, ʿAlī Ibn Muḥammad, al-Taʿrīfāt, ed. ʿAbdalraḥmān ʿUmayrah, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1996.

19) Ibn Ǧinnī, ʿUṯmān, al-Muḥtasib fī Tabyīn Wuǧūh Šawāḏ al-Qirāʾāt & al-ʾIḍāḥ, ed. ʿAlī al-Naǧdī Nāṣif, & ʿAbdalḥalīm al-Naǧǧār, Laǧnat Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʾIslāmī al-Qāhirah, 1386.

20) Ibn Ğinnī, ʿUṯmān, Sirr Ṣināʿat al-ʾIʿrāb, ed. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimašq, 1993.

21) Ibn Ğinnī, ʿUṯmān, al-Ḫaṣāʾiṣ, ed. Muḥammad ʿAlī al-Baġawī, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, N. D.

22) Ibn Ğinnī, ʿUṯmān, al-Munṣif, ed. ʾIbrāhīm Muṣṭafá ʾAmīn, ʾIdārat ʾIḥyāʾ al-Turāṯ al-Qadīm, al-Qāhirah, 1954.

23) Ibn al-Ḥāğib, ʿUṯmān Ibn ʿUmar bit ʾAbībakr, al-ʾIḍāḥ fī Šarḥ al-Mufaṣṣal, ed. Mūsá al-ʿAlīlī, Maṭbaʿat al-ʿĀnī, Baġdād, N. D.

24) Ḥiğāzī, Nāğī ʿAbdalʿāl, ʾAḥruf al-ʿIllah Dirāsah Ṣarfīyah, Master Thesis, Ğāmiʿat al-Qāhirah, Kullīyat Dār al-ʿUlūm, Miṣr, 1995.

25) Ḥiğāzī, Nāğī ʿAbdalʿāl, al-ʾIʿlāl & al-ʾIbdāl fī Binyat al-Kalimah, Maktabat al-Rušd, al-Riyāḍ, 2006.

26) Ḥusām al-Dīn, Karīm Zakī, ʾUṣūl Turāṯīyah fī ʿIlm al-Luġah, Maṭbaʿat al-ʾAnğlū al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1985.

27) Ḥassān, Tammām, Manāhiğ al-Baḥṯ fī al-Luġah, Dār al-Ṯaqāfah, al-Dār al-Bayḍāʾ, 1979.

28) al-Ḥalabī, ʿAbdalwāḥid Ibn ʿAlī, Marātib al-Naḥwīyīn, ed. Muḥammad ʾIbrāhīm, Dār al-Fikr al-ʿArabī, Bayrūt, 1974.

29) Ḥalawānī, Muḥammad Ḫayr, al-Muġnī al-Ğadīd fī ʿIlm al-Ṣarf, Dār al-Šarq al-ʿArabī, Bayrūt, N. D.

30) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad bit Yūsuf bit ʿAlī, al-Nukat al-Ḥisān fī Šarḥ Ġāyat al-ʾIḥsān, ed. ʿAbdalḥusayn al-Fatlī, Mūʾassasat al-Risālah, Baġdād, 1985.

31) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf Ibn ʿAlī, al-Taḏyīl & al-Takmīl fī Šarḥ Kitāb al-Tashīl, ed. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimašq, 1998.

32) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf Ibn ʿAlī, ʾIrtišāf al-Ḍarb fī Lisān al-ʿArab, ed. Rağab ʿUṯmān ʾAḥmad, Maktabat al-Ḫānğī, al-Qāhirah, 1998.

33) al-Ḫuḍarī, Muḥammad Ibn Muṣṭafá, Ḥāšīyat al-Ḫuḍarī ʿalá Šarḥ Ibn ʿAqīl, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, N. D.

34) al-Rāġib al-ʾAṣfahānī, al-Ḥusayn Ibn Muḥammad, al-Mufradāt fī Ġarīb al-Qurʾān, ed. Ṣafwān Dāʾūdī, Dār al-Qalam, Dimašq, 1992.

35) al-Zabydī, Muḥammad Ibn al-Ḥasan, Ṭabaqāt al-Naḥwīyīn & al-Luġawīyīn, ed. Muḥammad ʾAbū al-Faḍl ʾIbrāhīm, Dār al-Maʿārif, Miṣr, N. D.

36) al-Zulfī, Laylá Yūsuf, al-ʿArabīyah & ʿIlm al-Luġah al-ʿĀmm-Dirāsah fī Tārīḫ al-Fikr al-Luġawī & ʾUṣūlih & Madārisih, Dār al-Našr al-Dawlī, al-Riyāḍ, 2012.

37) al-Salsīlī, Muḥammad, Šifāʾ al-ʿAlīlī fī ʾIḍāḥ al-Tashīl, ed. ʿAlī al-Barakātī, al-Fayṣalīyah, Makkah al-Mukarramah, 1406h.

38) al-Sīrāfī, al-Ḥasan Ibn ʿAbdallāh Ibn al-Marzubān, Šarḥ Kitāb Sībawayh, ed. Ramaḍān ʿAbdaltawwāb, al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, 1990.

39) Ibn Sydah, ʿAlī Ibn ʾIsmāʿīl, al-Muḥkam & al-Muḥīṭ al-ʾAʿẓam: ed. ʿĀʾišah Bint ʿAbdalraḥmān, Maʿhad al-Maḫṭūṭāt bi-Ğāmiʿat al-Duwal al-ʿArabīyah, 1958.

40) Ibn Sydah, ʿAlī Ibn ʾIsmāʿīl, al-Muḫaṣaṣ, ed. Laǧnat Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Dār al-Bāz, Bayrūt, N. D.

41) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr Ibn Muḥammad, al-ʾAšbāh & al-Naẓāʾir fī al-Naḥw, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, 1984.

42) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr Ibn Muḥammad, Hamʿ al-Hawāmiʿ Šarḥ Ğamʿ al-Ğawāmiʿ fī ʿIlm al-ʿArabīyah, Maṭbaʿat al-Ḫānǧī, Miṣr, 1327.

43) Šādah, ʾArtwr, ʿIlm al-ʾAṣwāt ʿinda Sībawayh & ʿIndanā lil-Mustašriq al-ʾAlmānī, Ṣaḥīfat al-Ğāmiʿah al-Miṣrīyah, Miṣr, issue 5, 1931.

44) Šāhīn, ʿAbdalṣabūr, ʾAṯar al-Qirāʾāt fī al-ʾAṣwāt & al-Naḥw al-ʿArabī, ʾAbū ʿAmr Ibn al-ʿAlāʾ, al-Qāhirah, Maktabat al-Ḫānǧī, Miṣr, 1987.

45) al-Ṣabbān, Muḥammad Ibn ʿAlī, Ḥāšīyat ʿalá Šarḥ al-ʾAšmūnī li-ʾAlfīyat Ibn Mālik & Maʿahu Šarḥ al-Šawāhid lil-ʿAynī, Dār al-Fikr, Bayrūt, N. D.

46) al-Ṣaymarī, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, al-Tabṣirah & al-Taḏkirah, ed. Fatḥī ʾAḥmad Muṣṭafá, Dār al-Fikr, Dimašq, 1982.

47) ʿAbdaltawwāb, Ramaḍān, al-Taṭawwur al-Luġawī Maẓāhiruhu & ʿIlalihu & Qawānīnuhu, Maṭbaʿat al-Ḫānǧī, Miṣr, 1983.

48) ʿAbdalrazzāq, ʾIbrāhīm, al-manhaǧ al-Ṣarfī fī al-ʾIʿlāl & al-ʾIbdāl & al-Taʿwīḍ & al-Tiqāʾ al-Sākinayn & al-ʾIdġām, Dār al-Ṭibāʿah al-Muḥammadīyah, Miṣr, N. D.

49) ʿAbdalsattār, Ṭalabat, ʿIlm al-ʾAṣwāt, Dār al-Maʿrifah lil-Tanmīyah al-Bašarīyah, al-Riyāḍ, 1924.

50) ʿAbdallaṭīf, Muḥammad Ḥamāsah, Ẓāhirat al-ʾIʿlāl & al-ʾIbdāl fī al-ʿArabīyah bayna al-Qudamāʾ & al-Muḥaddiṯīn, Maǧallat Maǧmaʿ al-Luġah al-ʿArabīyah, Miṣr, V 46, 1980.

51) al-ʿUbaydī, ʿĀdil Hādī, al-Tawassuʿ fī Kitāb Sībawayh, Maktabat al-Ṯaqāfah al-Dīnīyah, al-Qāhirah, N. D.

52) Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī Ibn Muʾmin Ibn Muḥammad, al-Muqarrab, ed. ʾAḥmad ʿAbdalsattār al-Ǧawārī, & ʿAbdallāh al-Ǧabūrī, Laǧnat Iḥyāʾ al-Turāṯ, Maktabat al-ʿĀnī, Baġdād, 1971.

53) Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī Ibn Muʾmin Ibn Muḥammad, Šarḥ Ǧamal al-Zaǧǧāǧī, ʾIšrāf: ʾImīl Yaʿqūb, ed. Fawwāz al-Šaʿʿār, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998.

54) Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī Ibn Muʾmin Ibn Muḥammad, ʿAlī, al-Mumtiʿ fī al-Taṣrīf, ed. Faḫr al-Dīn Qabāwah, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 1987.

55) ʿAfīfī, ʾAḥmad, Ẓāhirat al-Taḫfīf fī al-Naḥw al-ʿArabī, al-Dār al-Miṣrīyah al-Lubnānīyah, al-Qāhirah, 1996.

56) Ibn ʿAqīl, ʿAbdallāh Ibn ʿAbdalraḥmān, al-Musāʿid ʿalá Tashīl al-Fawāʾid, ed. Muḥammad Kāmil Barakāt, Dār al-Fikr, Dimašq, 1980.

57) ʿAllām, ʿAbdalʿazīz, Rabīʿ, ʿAbdallāh, ʿIlm al-Ṣawtīyāt, Maktabat al-Rušd, al-Riyāḍ, 2007.

58) ʿUmar, ʾAḥmad Muḫtār, dirāsah al-Ṣawt al-Luġawī, ʿĀlam al-Kutub, al-Qāhirah, 1981.

59) ʿUyʿah, Ḫadīğah, al-Bidāyah fī ʿIlm al-Ṣarf, Maṭbaʿat al-Fağr al-Ğadīd, al-ʾIskandarīyah, 1994.

60) al-Fārisī, al-Ḥasan Ibn ʾAḥmad Ibn ʿAbdalġaffār, al-Taʿlīqah ʿalá Kitāb Sībawayh, ed. ʿAwaḍ al-Qawzī, Maṭābiʿ al-Ḥasanī, al-Riyāḍ, 1996.

61) al-Fārisī, al-Ḥasan Ibn ʾAḥmad Ibn ʿAbdalġaffār, al-Takmilah, ed. Kāẓim Baḥr al-Marğān, Dār al-Kutub lil-Ṭibāʿah, Ğāmiʿat al-Mawṣil, 1981.

62) al-Fākihī, Ğamāl al-Dīn Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ al-Ḥudūd al-Naḥwīyah, ed. Ṣāliḥ Ibn Ḥusayn al-ʿĀʾid, Ğāmiʿat al-ʾImām Muḥammad Ibn Suʿūd al-ʾIslāmīyah, al-Suʿūdīyah, 1990.

63) al-Faḫrānī, ʾAḥmad, Dirāsāt fī ʿIlm al-Ṣawtīyāt, Maktabat al-Mutanabbī, al-Suʿūdīyah, 2005.

64) al-Farrāʾ, Yaḥyá Ibn Ziyād, Maʿānī al-Qurʾān, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1403.

65) al-Farāhīdī, al-Ḫalīl Ibn ʾAḥmad, al-ʿAyn, ed. Mahdī al-Maḫzūmī, ʾIbrāhīm al-Sāmarrāʾī, Manšūrāt Mūʾassasat al-ʾAʿlamī lil-Maṭbūʿāt, Bayrūt, 1988.

66) al-Qādūsī, ʿAbdalrazzāq Ibn Ḥammūdah, ʾAṯar al-Qirāʾāt al-Qurʾānīyah fī al-Ṣināʿah al-Muʿğamīyah Tāğ al-ʿArūs Namūḏağan, PhD Thesis, Kullīyat al-Ādāb, Ğāmiʿat Ḥulwān, Miṣr, 2010.

67) Qaddūr, ʾAḥmad Muḥammad, Mabādiʾ al-Lisānīyāt, Dār al-Fikr, Dimašq, 2008.

68) Ibn Qanbar, ʿAmr Ibn ʿUṯmān, al-Kitāb, ed. ʿAbdalsalām Hārūn, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1983.

69) Cantino, Jan, Durūs fī ʿIlm ʾAṣwāt al-ʿArabīyah, tr. Ṣāliḥ al-Qarmādī, Tūnis, 1966.

70) al-ʾAzharī, Ḫālid Ibn ʿAbdallāh, al-Taṣrīḥ ʿalá Maḍmūn al-Tawḍīḥ, & bi-Hāmišihi Ḥāšīyat lil-ʿAllāmah al-Mutqin al-Šayḫ: Yāsīn Ibn Zayn al-Dīn al-ʿIlmī al-Ḥimṣī, Dār ʾIḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabīyah, Fayṣal ʿĪsá al-Bābī al-Ḥalabī, Miṣr, N. D.

71) Malmberg, Bertil, ʿIlm al-ʾAṣwāt, ed: ʿAbdalṣabūr Šāhīn, Maktabat al-Šabāb, Miṣr, 1987.

72) al-Mibrad, Muḥammad Ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, ed. Muḥammad ʿAbdalḫāliq ʿUḍaymah, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, N. D.

73) al-Maḫzūmī, Mahdī, al-Ḫalīl Ibn ʾAḥmad al-Farāhīdī, ʾAʿmālihi & Manhaǧihi, Maṭbaʿat al-Zahrāʾ, Baġdād, 1960.

74) al-Maṣārawah, Ǧazāʾ Muḥammad, al-Mumāṯilah fī al-ʿArabīyah-Rūʾyah Ǧadīdah, Kullīyat al-Ādāb Ǧāmiʿat Mūʾtah, al-ʾUrdun, V 44, issue 3, 2017.

75) Ibn Maḍāʾ, ʾAḥmad Ibn ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, al-Radd ʿalá al-Nuḥāh, ed. Muḥammad ʾIbrāhīm al-Bannā, Dār al-ʾIʿtiṣām, Miṣr, 1979.

76) Ibn Manẓūr, Muḥammad Ibn Mukarram Ibn ʿAlī, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1992.

77) al-Mūʾaddib, Muḥammad Ibn Saʿīd, daqāʾiq al-Taṣrīf, ed. ʾAḥmad al-Qaysī, & Ḥātim al-Ḍāmin, & Ḥusayn Tūrāl, Maṭbaʿat al-Maǧmaʿ al-ʿIlmī al-ʿIrāqī, al-ʿIrāq, 1987.

78) Mayzar, ʿAlī ʿAwwād, Māhīyat al-Insiǧām al-Ṣawtī bayna al-Qudamāʾ & al-Muḥaddiṯīn, Maǧallat al-ʿAllāmah, al-Ǧazāʾir, V 7, issue 1, 2022.

79) Ibn Hišām, ʿAbdallāh Ibn Yūsuf Ibn ʾAḥmad, ʾAwḍaḥ al-Masālik ʿalá ʾAlfīyat Ibn Mālik, ed. Muḥammad ʿAbdalḥamīd, Dār al-Fikr, Bayrūt, N. D.

80) Hindāwī, Ḥasan, Manāhiǧ al-Ṣarfīyīn & Maḏāhibihim (fī al-Qarnayn 3-4), Dār al-Qalam, Dimašq, 1989.

81) Wāfī, ʿAlī ʿAbdalwāḥid, ʿIlm al-Luġah, Nahḍat Miṣr lil-Našr & al-Tawzīʿ, Miṣr, 2004.

82) Ibn Yaʿīš, Yaʿīš Ibn ʿAlī, Šarḥ al-Mufaṣṣal, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, D. t

83) Ibn Yaʿīš, Yaʿīš Ibn ʿAlī, Šarḥ al-Mulūkī fī al-Taṣrīf, ed. Faḫr al-Dīn Qabāwah, al-Maktabah al-ʿArabīyah, Ḥalab, 1973.

84) Yūnis, Muḥammad Muṣṭafá ʾAḥmad, al-Taġīyīrāt al-Tarkībīyah fī al-Luġah al-ʿArabīyah, Mutāḥ ʿalá al-Rābiṭ al-ʾātī : https://www.researchgate.net/publication/331408354_altghyyrat_altrkybyt_fy_allght_alrbyt.